


1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: جمهوری بیک - رحیل و مسائل دیگر		
مؤلف:		شماره ثبت کتاب:
موضوع:		۷۲۶۹۳
شماره قفسه: ۷۵۱۰		
۹۵۲۹		

خطی - فهرست شده
۹۵۲۹

۹۵۳۹

بازدید شد
۱۳۸۴

بازرسی شد
۶

من على سوره ودا وحق القرآن العظيم والقرآن الكريم قد سطر الله عليه والده وسلم
يا ارحم الراحمين اذ لنا في آياتك كبريا وبها لنا من القرآن عيون
يكفينا يكفينا يكفينا يكفينا يكفينا يكفينا يكفينا يكفينا يكفينا يكفينا
أخون شهيدين شهيدين في المعجزات جعل وجه الله الكريم الرزق يا عالمين
القرآن أجفست وأسرع هذه الساعه واشهر المصابيح على الله الكريم الرحيم
بالماتر نكت القرآن الحضر واستخرج الحجابية بأقوالك ونعماتك بارك الله فيكم



[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

عن الجبل وقوله عن الجبل وجوده عن الجبل وحده عن المسند وايضا بانها المتقدم لمخالفي تعميم المساسية
بقدر الحاقه البشره وايضا بانها معرفة الاشياء بحقائقها وتعديل ان المعرفة اذراك التجليات والعلم
ادراك الحليات اذ بانها التصور والعلم هو التصديق وهو لا يجعل المعرفة اعظم رتبة من العلم
لان العلم لا يقدر يقنا باستناد هذه الحسنيات الى موجود ولجب الوجود لمعروف بالهشيم فاما تصور
قوة الوجوب فاسوقه القاطرة البشره لان الشيء مالم يعرف لا يبلغ مسته فلهذا الطريق على علم عالم
لا يمكن كليا فانه الرجل كجسدي لا اذا توكلنا مساوية العلم وترقى عن مطالعها لم يتفاهها ومن
سواءها لا غاياما يجب القاطرة البشره وقال اخرون من ادراك مشبه وانخفض اثره في نفسه ثم ادراك
الاشياء ثانيا معرفه ان هذا ذاك الذي قد ادركه ولا انها لمعرفه توكلا الرابع هل يتصور
يؤمن يتصور والذين لا يعلمون انما يتدرك اولها الالهيات وتدرى من الصادقين ما انما لا في نفسه الا الذين
الذين يعدون الذين لا يعلمون مشبهتنا اولها الالهيات وتدرى ان هذه الالهيات السابعة التي هي
تات انما الجبل ساجدا وتما جدي لا الخلق وفيه رتبة رتبه من الذين يعلمون انهم الالهة والصفات المذكورة
الذين لا يعلمون انما هي الصفات اشارة الى ان الصفات هو العلم ومنها وهو هو الجبل ولا يرى لا يتصور
فانق وتبين في ثلاثه في العالمين والما جملون وانما هي العلم من العلم من ان العلم تابع لربوبيته فلهذا على
العلم هو العلم لا يتصور العلم من العلم من ان العلم تابع لربوبيته فلهذا على العلم من العلم من ان العلم تابع لربوبيته فلهذا على
فانق وتبين في ثلاثه في العالمين والما جملون وانما هي العلم من العلم من ان العلم تابع لربوبيته فلهذا على العلم من العلم من ان العلم تابع لربوبيته فلهذا على
فانق وتبين في ثلاثه في العالمين والما جملون وانما هي العلم من العلم من ان العلم تابع لربوبيته فلهذا على العلم من العلم من ان العلم تابع لربوبيته فلهذا على

مما لا يخفى على من نظر في الآلة في بعض الأوقات من بعض الصور من غير
معرفة الآلة في بعض الأوقات من بعض الصور من غير

١٠٨٨ هـ
 تاريخ عام
 ازالا الغراء ولباها حجة من المذهب المازن في النكاح بكتبا العوام المجنون من غفلة وانه ضاع كل
 ١٠٨٨ هـ

[illegible]

منه من التمام قسم
عالمه الاسلام كتاب
والاخرى

[illegible]

1. 2. 3.

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

في الكتاب

عليه السلام

لقد في الشايع لاهوا لقياس
وتوابعه انفسه في غير باب

مل

والموتى

من

قيل للدخول اسم الحكي كجود وقيل
وغيره سلطان القوت لأن اسم القوت
فكان اسم السلطان

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين

وکلای محترمہ رحمہ علیہ ایشیاء ازیلیہ اللہ تعالیٰ

وإذا قيل لا يخلو السور من بعض
مغناياها أن استعمال العباد
المتعلقين بها في العلم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

آخر

ما يتعلق بالأساطير الكيفية

[illegible]

لا استوفى كماله
لأنه من عالم

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and appears to be a continuation of a narrative or a list. The page is numbered '10' in the top right corner. The text is written in a dark ink on a light-colored, aged paper.

والعلم في هذه النسخة من الحرف اليوم
يحتسب القدر الذي يترتب عليه من
البحرنة في هذه النسخة من الحرف اليوم
في العلم في هذه النسخة من الحرف اليوم

2.

مِنْهَا مَا لَا نَعْلَمُ بِهَا م
عَلِيٍّ وَأَمَّا الْعَوْنُ فَلَا يَنْفَعُهَا
إِلَّا بِالْوَجْهِ تَعَالَى مَا تَقْوُونَ
الْأَشْرَافُ الْمَوْفُوعِينَ عَلَيْهِ

ان الالهة
 قطعوا
 مثلها
 مرعا
 لغيره
 كمن
 قطع
 لغيره
 المجد
 عليه
 فان
 قطع
 ثم
 قطع
 الثاني
 كالسبع
 والعلم
 يكون
 انما
 المستط
 اورد
 بها
 قد
 المجد
 الاكل
 الاكل

تطعن بالكم
في ان ثبوت الحكم
بما لا يكون
في حد عين
فقد يندفع
مطابق لما قد
بها واستخبر
وبالعمل به
العمل بالاحكام
لا يتسبب
بوجوب العمل
بما او اعتقاد
سببه اعتقادا
فيقتضاه ان يكون
في الثبوت
علمه وايضا بان
اكرم على ان تلك
لقد تم في العلم
ففي وجوبه
في كونه في
انما علم قطعا انه
ثم قد علم ولا
ما انما يتبع
العمل به في علم
فيما هو محقق
في علمه
لا يستلزم
لا يستلزم

علم قلنا انكم الله لان الشارع لما اوجب العلم بالظن لم يشترط ثبوت الحكم بالمتطوع الاول كونه ذا علمية كذا في قطعته
بل كونه في ذلك استغناء عن الحكم من الاول قلنا قلنا ان العلم بالظن لا يشترط ثبوت الحكم بالمتطوع الاول كونه ذا علمية كذا في قطعته
الثابت القطعي بالاحتمال عدم الثبوت في ذاته وهذا ما يجتهد به العلم بغير قطعته في الواقع قبل اتيانها لثبوتها في استحقاق ان
يكون الثابت بالظن الاول الخبير وان لم يعلم بغيره في الواقع قطعته من وقوعها على القول بالانصاف فلو ان الثابت بالظن الاول
الدليل ثابت في ذاته ولا يجوز الدليل في ذلك والمطلوع قد يرد من انصاف كل جهته فان الثابت القطعي في الواقع لا يستلزم
عدم الثبوت في ذاته والاشارة القطعية بالمتطوع الاول لا يستلزم عدم الثبوت بالمتطوع الاول في ذاته بل لا بد من دليل على ذلك
ان جميع ما قررنا في الاستحقاق الاول ما اورد عليه من ان العلم بالظن لا يشترط ثبوت الحكم بالمتطوع الاول كونه ذا علمية كذا في قطعته
فيما هو انما يناسب على ما ذهب من ان العلم بالظن لا يشترط ثبوت الحكم بالمتطوع الاول كونه ذا علمية كذا في قطعته
يرتبه فيما ذهبنا هذا ما في الدليل القطعي ليه ولا ما في الدليل القطعي ليه فهو حكم الله بغيره في الواقع قطعته من وقوعها على القول بالانصاف
كل جهته من حيث هو الحكم عند الله ان تلك القطع لا يحصل به ذلك الحكم الشرعي الغزالي لم يكن مستغنا عن الدليل القطعي الشرعي
الذي يكون اسناد الحكم عند الله بغيره من دليل آخر هو ذلك الذي لم يذكرنا دليل المحقق في الدليل المنبسط
للقطع ولا يمكن ان يحصل من الدليل القطعي الا الظن ويلزم من ذلك انما اذا كان طريق الحكم الشرعي ظاهرا يلزم ان يكون ذلك
الدليل القطعي مقبولا للظن بل ذلك الحكم لا يبيد العلم القطعي بما قلنا ان ظنية الطريق تنافي بظنية الحكم ولا يحصل من ذلك الطريق
الظنية العلم القطعي ليعلم بغيره ان يكون هذا الدليل اخص بظنية العلم القطعي في الواقع قطعته لانه لا بد من ثبوت الحكم بالظن
قطعي لا ظاهريا ولا بد من ان كان الطريق والدليل قطعي فلا يستغناء عنه الا العلم القطعي بكونه ثبوت الحكم بالظن في قطعته الطريق
تنافي بظنية الحكم كذا في ظنية الطريق تنافي بظنية الحكم قطعي فلا يستغناء عنه الا العلم القطعي بكونه ثبوت الحكم بالظن في قطعته الطريق
المستغناء عن الادلة الظنية الشرعية يكون ذلك الحكم مطلقا لانه لا بد من ثبوت الحكم بالظن في قطعته الطريق تنافي بظنية الحكم كذا في ظنية الطريق
المعالم عليها كذا في الادلة الظنية الشرعية يكون ذلك الحكم مطلقا لانه لا بد من ثبوت الحكم بالظن في قطعته الطريق تنافي بظنية الحكم كذا في ظنية الطريق
بعد اتيانها وهي تكون من وقوع اتيانها وهي تكون من وقوع اتيانها وهي تكون من وقوع اتيانها وهي تكون من وقوع اتيانها وهي تكون من وقوع اتيانها
اعلم من العلم القطعي بالعلم الظني ولا يجوز ان يختص بظنية العلم القطعي في الواقع قطعته لانه لا بد من ثبوت الحكم بالظن في قطعته الطريق تنافي بظنية الحكم كذا في ظنية الطريق
اكتساب السنته المتواترة والاعتماد ومن قولنا لا اعتبارا لثبوت العلم القطعي في الواقع قطعته لانه لا بد من ثبوت الحكم بالظن في قطعته الطريق تنافي بظنية الحكم كذا في ظنية الطريق
القطعي بما هو ان جميع الاحكام معلومة بالعلم القطعي فانهم ان قلت حق لا شك ان العلم بالظن لا يشترط ثبوت الحكم بالمتطوع الاول كونه ذا علمية كذا في قطعته
واجبانه في حصوله في العلم بالظن لا يشترط ثبوت الحكم بالمتطوع الاول كونه ذا علمية كذا في قطعته
العلم بما يعلق به الظن يعلق بالظن من غير دليل قطعي في العلم بالظن لا يشترط ثبوت الحكم بالمتطوع الاول كونه ذا علمية كذا في قطعته
ظنه مستند لما للدليل القطعي كذا في العلم بالظن لا يشترط ثبوت الحكم بالمتطوع الاول كونه ذا علمية كذا في قطعته
يجب العلم به لا يرد من العلم بالظن لا يشترط ثبوت الحكم بالمتطوع الاول كونه ذا علمية كذا في قطعته
معادها بغير دليل او بغيره وتباين من يكون معادها بغير دليل او بغيره وتباين من يكون معادها بغير دليل او بغيره وتباين من يكون معادها بغير دليل او بغيره
التعارض بين القطعي والظني وكذا في الدليل القطعي لانه لا بد من ثبوت الحكم بالظن في قطعته الطريق تنافي بظنية الحكم كذا في ظنية الطريق
الترتيب بين اجماع الفقيهيين ايهما امتنع الظن يتبين ما يعلق به العلم او لا يعلق به العلم لا يرد من العلم بالظن لا يشترط ثبوت الحكم بالمتطوع الاول كونه ذا علمية كذا في قطعته

هذا المقصود بكونه ما يعلق به العلم بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
فثبت ان العلم بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
العلم الرب لم يعلق بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
في الشارة ان العلم بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
كل ما يقع اسوة في العلم بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
لحقه من غير ما لا يشترط في العلم بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
وليس في العلم بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
مضافا الى ان العلم بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
بالحكم الواجب يحصل من العلم بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
وبالحكم الظن مطلق الحكم قياسا على العلم بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
ما قلنا ان الحكم مطلق بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
جاء الاستقام اعم ما هو حكم الله في العقل بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
قد يرد ان العلم بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
يقول اذا اختلفت جهات في مسألة فليس يكون الحكم بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
بل كل منهما حكم الله بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
العقد عبارة عن العلم بالاحكام يجب العلم بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
بوجوب التسليم لا يجب نفس الامر بل بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
يخفى بما يجب بل بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
العلم بالاحكام بعض القطع بما قياسا على العقل بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
الاخبار بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
منهم ومن لا يجب ان تعلم بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
الحكم بالاحكام لا يحظر في العلم بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
بعد حصول شرط الاجراء في العلم بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
اكتساب بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
مع تقدم المرجح في العلم بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
الشارة في العلم بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
يقول ان العلم بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه
فثبت ان العلم بغيره من المسلمات على ما يعلق العلم به استتم على مقتضى مع ذلك وجهه

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

قوله في قوله تعالى
وكانوا يهودا
القرن لا يظلم

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

[illegible]

والله اعلم بالصواب

دون غير ذلك على استعماله والاستعمال المشهور وكذا من الافعال المعلقة المنصرفة الى الافعال المشاعرة منها
ولم يتناولنا التبادر مطلقا ما يثبت به الحقيقة ويثبت به الجانبيات فنقول التبادر المشاعرة من الشرع انما
يكون من العلل حيث لم يتحقق العلم بالوضع وما بعد التحقق فلا اعتبار ببل الشرع والقليل واللا يمكن
كثير من الافعال المعلقة المشاعرة لبعض افرادها بجزائرها وهذا الفساد والحاصل ان الشرع
تحتاج الى التام في الازالة دون الدلالة على ما سبق بحقيقة تان الحققة لعلها من المشرية هو علم
المساع بوضعها على ما هو عليه وبما يقتضيه والعقود ان قلت عدم الدلالة في المشرية لوجودها من الدلالة
الحقة من جهة الغلبة للعلم الحققة فان الوضع على ما هو عليه لا يقتضيه دالة المشرية لولا وجودها من جهة
الغير فعدم دلالة المشرية عليه وضعه لغيره لا يعدم وضعه له والحق في ذلك كما ذكره جوابا من الاعراض بان الوضع
المعبر عنه حقيقة هو الوضع بالمعنى المسمى بالحققة لان الدلالة على حقيقة وضعه في نفسه لا يقتضيه
الغيرية يقتضيه انما هو الوضع في اللفظ المشترك فانه لا يلد على شيء من معانيه الا بالقرينة وما ملكت الجواب
ان المشترك قد بين الدلالة على كل من معانيه بتفسيره الدلالة على لفظها بعينه لانه لا يشترك في شيء
ذلك لان الحققة للدلالة بتفسيره هو اللفظ الموضوعي والاشراك من موانع الدلالة وعدم المساع ليس من
تقيد الحققة فان قيل عدم الاشراك وان لم يكن جزءا من الحققة لدلالة اللفظ بنفسه الا ان حقيقة
من الموانع القرينة التي لا تشترك في اللفظ المشترك اصل فكيف يفهم من الخاضع وضعه لذلك
بتفسيره مع علمه بالاشراك في اللفظ المشترك والحاصل ان غاية فعل الخاضع يجب ان يكون امر يمكن مقتضى
المحصول ودلالة المشرية على احد معانيه بنفسه من دون قرينة لئلا قلنا انه ان الاشراك من
الموانع القرينة وقوت المشرية على القرينة لا يقتضيه ذلك اذ القرينة فيه انما هو لغيره من موانعها لغير الحصول
الدلالة بواسطتها كما في الجان فان الحققة للدلالة في المشرية نفس اللفظ الموضوعي والموانع الدلالة انما
بالاشراك الذي لا يخلو من موانع الدلالة كما عرفت وبمع وجود القرينة بتدفع الموانع وقطر الدلالة انما
في اللفظ بالحققة الذي اقتضاها وهذا يتناول الجان فان قرينته معبر عنه نفس الدلالة لا يتحقق انتصاف
الا بها ولو سلم استمرار المساع مع الاشراك فلا يلزم منه امتناع الغرض المذكور فانه ليس من الاعراض
العامة لاشراكك ومنع اللفظ المتعد بل ما يرد له وضع الحققة في الجملة مع قطع النظر عن
وضع الغير ولا ريب فيما يمكن الغرض المذكور باسكان زوال الاشراك المساع عن تلك الدلالة مني على
القول بان دلالة اللفظ على المعنى مشروطة بارتد الدلالة على ان معنى الدلالة المقتضى بعينه من المعنى على انه
مجرد ذلك وهو ضرورة له ولا يخلو له التحقيق فان دلالة اللفظ الموضوعي بتدفعه الواضع دون رادة المستعمل
كالحق في اللفظ وبغيره الدلالة بالقرينة المشاعرة لعلها انما هي الدلالة بالقرينة بالاشراك في المشرية وما هو لغيره
ان الدلالة والاشراك في اللفظ لا يخلو له الدلالة بان دلالة اسم اللفظ على الجان من موانعها لغيره من موانعها لغير الحصول
لقد انهم بعد ذلك انما يشاء ان يكون اللفظ فقط دون القرينة فانه انما هو الدلالة المستعمل انما

دون غير ذلك على استعماله والاستعمال المشهور وكذا من الافعال المعلقة المنصرفة الى الافعال المشاعرة منها
ولم يتناولنا التبادر مطلقا ما يثبت به الحقيقة ويثبت به الجانبيات فنقول التبادر المشاعرة من الشرع انما
يكون من العلل حيث لم يتحقق العلم بالوضع وما بعد التحقق فلا اعتبار ببل الشرع والقليل واللا يمكن
كثير من الافعال المعلقة المشاعرة لبعض افرادها بجزائرها وهذا الفساد والحاصل ان الشرع
تحتاج الى التام في الازالة دون الدلالة على ما سبق بحقيقة تان الحققة لعلها من المشرية هو علم
المساع بوضعها على ما هو عليه وبما يقتضيه والعقود ان قلت عدم الدلالة في المشرية لوجودها من الدلالة
الحقة من جهة الغلبة للعلم الحققة فان الوضع على ما هو عليه لا يقتضيه دالة المشرية لولا وجودها من جهة
الغير فعدم دلالة المشرية عليه وضعه لغيره لا يعدم وضعه له والحق في ذلك كما ذكره جوابا من الاعراض بان الوضع
المعبر عنه حقيقة هو الوضع بالمعنى المسمى بالحققة لان الدلالة على حقيقة وضعه في نفسه لا يقتضيه
الغيرية يقتضيه انما هو الوضع في اللفظ المشترك فانه لا يلد على شيء من معانيه الا بالقرينة وما ملكت الجواب
ان المشترك قد بين الدلالة على كل من معانيه بتفسيره الدلالة على لفظها بعينه لانه لا يشترك في شيء
ذلك لان الحققة للدلالة بتفسيره هو اللفظ الموضوعي والاشراك من موانع الدلالة وعدم المساع ليس من
تقيد الحققة فان قيل عدم الاشراك وان لم يكن جزءا من الحققة لدلالة اللفظ بنفسه الا ان حقيقة
من الموانع القرينة التي لا تشترك في اللفظ المشترك اصل فكيف يفهم من الخاضع وضعه لذلك
بتفسيره مع علمه بالاشراك في اللفظ المشترك والحاصل ان غاية فعل الخاضع يجب ان يكون امر يمكن مقتضى
المحصول ودلالة المشرية على احد معانيه بنفسه من دون قرينة لئلا قلنا انه ان الاشراك من
الموانع القرينة وقوت المشرية على القرينة لا يقتضيه ذلك اذ القرينة فيه انما هو لغيره من موانعها لغير الحصول
الدلالة بواسطتها كما في الجان فان الحققة للدلالة في المشرية نفس اللفظ الموضوعي والموانع الدلالة انما
بالاشراك الذي لا يخلو من موانع الدلالة كما عرفت وبمع وجود القرينة بتدفع الموانع وقطر الدلالة انما
في اللفظ بالحققة الذي اقتضاها وهذا يتناول الجان فان قرينته معبر عنه نفس الدلالة لا يتحقق انتصاف
الا بها ولو سلم استمرار المساع مع الاشراك فلا يلزم منه امتناع الغرض المذكور فانه ليس من الاعراض
العامة لاشراكك ومنع اللفظ المتعد بل ما يرد له وضع الحققة في الجملة مع قطع النظر عن
وضع الغير ولا ريب فيما يمكن الغرض المذكور باسكان زوال الاشراك المساع عن تلك الدلالة مني على
القول بان دلالة اللفظ على المعنى مشروطة بارتد الدلالة على ان معنى الدلالة المقتضى بعينه من المعنى على انه
مجرد ذلك وهو ضرورة له ولا يخلو له التحقيق فان دلالة اللفظ الموضوعي بتدفعه الواضع دون رادة المستعمل
كالحق في اللفظ وبغيره الدلالة بالقرينة المشاعرة لعلها انما هي الدلالة بالقرينة بالاشراك في المشرية وما هو لغيره
ان الدلالة والاشراك في اللفظ لا يخلو له الدلالة بان دلالة اسم اللفظ على الجان من موانعها لغيره من موانعها لغير الحصول
لقد انهم بعد ذلك انما يشاء ان يكون اللفظ فقط دون القرينة فانه انما هو الدلالة المستعمل انما

والله اعلم بالصواب

24

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وقتي كذا ذلك وهو اشارة
 وقت الحيلة فيها حال الحكم
 في صريح بما فينا اشارة
 في الصلوة او الحكم فقط
 من حيث ان لا يكون
 في حفظ امر غيره حيث كان
 في غيرهم وعدم متابعهم
 في امره او غير ذلك الخ
 في كونه في غيرهم معاً
 في الحقائق ان يكون له ما
 في الحكم الذي تقدم
 في رتبة له معان متبوعة في الحكم
 في معان يكون معاناً في
 الحكم ونوع الفقه في
 الحقائق في عرف الفقهين
 في الحقائق في الفقهين
 في الحقائق في الفقهين
 في الحقائق في الفقهين
 في الحقائق في الفقهين

وكانت القويان على الحجة يبقون الخليل القوم من عبيد انفسهم ٣

Frugis.

[illegible]

ماہنامہ

ما جعلك اسلحة واذا قلته في زيادة ما تؤكد معنى الفعل الذي يدل عليه فتعقد كما قيل بان ما منعك ان تحقق
الجهود وتكلمه بتقديرك واسم منعك قد عاودت مما اذا قلنا منع عن الشيء داع الى التنبه **وقال** والمعاد
بالامر بعدوا وفتح ما عليه انما هو من ان الكلام قد قد صيغة الامر في معناه لفظ **وقال** ولا صيغة
اسمى راء لان بيان ان يكون الامر في لغة ادم لغوب لان العرب اذ كانت لغة العرب اذ لم يلق
لان ترتيب الهم على غايته الامر على بيان ان لا يرد جميع الغات التي هي على ان القبر من ذلك الامر بقوله كما اجوز
في يزيد دليل على لقاد معنيهما معطافا لان السؤال بين خطا في الشهر من ان اللغة العربية التي اجازت في
ان اسمعيل عليه السلام وان العرب في ذلك وهو من المشهور الذي لا سائل الا في حينه والعالمه و
فهم وقوم ثورده وما كلم من العرب وتذكره في قول اسمعيل من يرد معطافه وتدور في انصاره اول
من تكلم بالعبارة ادم من نعم الله ان وهم ما فهم من العرب من ولد اسمعيل وايضا لان قول اسمعيل في قوله
وتوحيها اليوب كان استعماله في اتيه ابا بطرس الجليل ويطرس في النقل وكما هو مشتق اما اوله لانما لا واسمه
هو العربية واما الثاني فلا خلاف في اصله لان قلت هذا الذي لا يثبت في اللغة لانما لا واسمه في اللغة
للمسألة في رده من حيث يثبت في استعمال صيغة اسمى ومن في استعمال الاسماء في شبه الاستعمال
في انما اذا ثبت في هذه الصيغة التي هي لكونه الجسيم كذا في اللفظ لان بعضها حقيقة في الوجب
وبعضها حقيقة في غيره وفي ان الاصل في الاصل في الحقيقة **وقال** حيث قد بطلنا هذا على ان ان
القول بانما لا يجوز وان يصيهم معقول اذ من مخالفة الامر بالجد من العقاب وتبينه ذلك على ان ان
الامر بالامر الذي من مخالفة الامر في حاله لا يجوز من هو في انما لا يجوز معقول لانما لا واسمه واما
الانطلاق مع وجوده في حاله لا يجوز معطافا لان انما لا واسمه لا يجوز معطافا لانما لا واسمه في حاله لا
من من حيث لم يقدم ما يصلح ان ذلك لا يوجب ما تقدم وهو قول الذين يستدلون بوجوب مخالفة الامر
بوجوبه ولازم لقاد العالم والموعول في الحقيقة لان المسلمين في مخالفة الامر فكيف في مخالفة الامر في
والقول في تفسير قوله ان يصيهم فثبت ان المخدومين ما يتعدى الامر معقول انهم لان في قوله انما لا واسمه
واضح له ولا يخفى بكونه لا يخفى في اللفظ انما لا واسمه في حاله لا يجوز معطافا لانما لا واسمه في حاله لا
وقد عرفت في هذا الذي في قوله ان الكلام في قوله من هو في انما لا واسمه في حاله لا يجوز معطافا لانما لا واسمه في حاله لا
في مخالفة الامر في قوله انما لا واسمه في حاله لا يجوز معطافا لانما لا واسمه في حاله لا يجوز معطافا لانما لا واسمه في حاله لا
الامر لان في ما يدعي عليه ليس طلق الصيغة بل ما اقرب من قوله في الاحياء وتوحيات اعالى اي
قلنا هذا الامر في الاحياء في الامر في نفسه انما لا واسمه في حاله لا يجوز معطافا لانما لا واسمه في حاله لا
وهو انما لا واسمه في حاله لا يجوز معطافا لانما لا واسمه في حاله لا يجوز معطافا لانما لا واسمه في حاله لا
عنه بان في العقائد ان لا واسمه في حاله لا يجوز معطافا لانما لا واسمه في حاله لا يجوز معطافا لانما لا واسمه في حاله لا
ولا يحسن الاعتناء في الحقيقة حيث هو في الحقيقة في الامر في نفسه انما لا واسمه في حاله لا يجوز معطافا لانما لا واسمه في حاله لا
يترك بدم الغلبة بان فضل فان من انما لا واسمه في حاله لا يجوز معطافا لانما لا واسمه في حاله لا يجوز معطافا لانما لا واسمه في حاله لا

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or letter, written on aged paper. The text is dense and fills most of the page, with some lines starting with large, decorative initial letters. The script is characteristic of the Ottoman or Persian periods.

[Faint handwritten notes, likely bleed-through from the reverse side.]

11 12 13 14 15

الذي يتحقق قول القاطع مستحالة غير على وجه الحقيقة وأما استعماله في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
في غير أصلها ولهذا في اللغة كثير من استعماله في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
لما استعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
بالاعتقاد والجواز لا يكون جازا ما أنه لا حقيقة له فلا يمكن استعماله في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
في استعمال الجواز لا يكون جازا ما أنه لا حقيقة له فلا يمكن استعماله في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
والاستعمال في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
الموضوع له فلا يتصور وجوده بعده وأما استعماله في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
من وضع القاطع ليس لا استعماله فيه فإذا اتفق الاستعمال اتفق فإما استعماله في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
أو لا يتصور أن يوضع القاطع لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
فإنما استعماله في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
عليه استعمله في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
فإنما استعماله في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
المذكورة ولا يكون جازا ما أنه لا حقيقة له فلا يمكن استعماله في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
استعماله في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
بترك استعماله في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
المذكورة كما قلنا والامر هنا في قوله لا يتصور في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
له أصلا ولا على ما لا يتصور في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
في استعماله في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
شأنه من القول به فإما استعماله في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
المركبات لا يتصور في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
حقايقها وأما المركبات فإن الموضوع فيها هو موضوع في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
لأنه من غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
الاستعمال في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
في استعماله في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
الذي يورده هنا أي إذا لم يورده في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
المعنى الحقيقي لزم كونه القاطع حقيقة في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
لم يكن الحكم بآراءه من لا تقول السبب الحقيقي يحمل القاطع على المعنى ليس كوضع له وتعيينه بآراءه وأما
الاستعمال في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل

في الاستعمال في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
مع العلم بالواقع والمشكل في تعيين المعنى المراد بالمعنى الثاني لظان الرابع استبعاد الحقيقة مع العلم
بالمراد والمشكل في ثبوت الموضوع فلا بد من القول بأن ثبوتها قطعيا يلزم من ثبوت أحد ما يثبت
الأخر قبل لا يتنازع بين الأصول المذكورة من العلم بالواقع المعبر عنه الأصل بالحق الأول هو العلم بثبوت
الموضوع في نفس الأمر سواء كان الموضوع له مينا عند المسامحة أو مينا ثانيا لعل قطعا أن الحقيقة في ذاته
الموضوع له من القاطع ليس لا يتصور في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
الموضوع له وجوب حمل القاطع عليه وإن كان له دخل في تعيين المراد وتعيين المعنى فإنه مع العلم بالقاطع
حقيقة في هذا المعنى المعبر عنه علم أن مراد الحكم من ذلك المعنى بعينه مع دون تردد وأما إذا لم يتصور
في معنى لم يعلم أن ذلك المعنى ما هو فإما أن المراد من القاطع معنى الحقيقة أو أنه لما كان المعنى الحقيقي
مينا عند المسامحة لم يحصل له القاطع بتعيين المراد من القاطع مع فلا فرق بين سورق العلم بالحقين
والجمل بين من حيث العلم بآراءه الموضوع له في نفس الأمر فإما الفرق بينهما من حيث الإحاطة والبيان في المعنى
المراد وهذا لا يقدح في أصل الآراء كما هو واضح ثم إن الجمل بالواقع المعبر عنه الأصل بالمعنى الثاني يتصور
بجانب أحد ما يورده الموضوع من كونه مينا ثانيا لعل قطعا أن القاطع حقيقة في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
فإن الشك هنا في أصل الموضوع وثبوتها الجمل بتعيين المعنى الموضوع له في العلم بالقاطع موضوع لعنه ويجوز
الشك في تعيين ذلك فإن الموضوع في الجمل وإن كان معينا في مثل ذلك إلا أن الجمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
بالقياس إلى خصوص المعنى فهذا القسم قد يرد فيه كمالا الشك في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
في الجمل والأصل بالمعنى الثاني هو عدم العلم بثبوت وضع القاطع المعبر عنه في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
يجب أن يحتمل المراد من القاطع معناه الحقيقي الذي وضع القاطع باله لوجود شرط هو العلم بثبوت الموضوع
في الواقع في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
بالمعنى المراد في ثبوتها المستعمل بالأصل الأول فإن كلا من الموضوع والغيرية إما أن يكون موضوعا للعلم بالمراد فلا
يتمتع استعماله في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
المذكورة إنما تظهر في كون المراد مشبهتها مع العلم به فلا شبهة إلى المشبهات بالأصل المشبه بالغيرية باعتبار الجمل
بالمراد الحقيقي لقائمة الأصل وليس شرط في جودها واعتبارها ولا يبعد أن يكون المراد من الجمل بآراءه المعنى
وهو موضوع في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
فيه إلى الأصل وهذا لا يخفى في جميع المعاني المستعمل عليها بالواقع المعبر عنه في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل في غير وجهه الجانبي لم يستعمل
محمولا ويقطع النظر عما عداه من الآراء الأخرى فيحصل بذلك الدليل والجمل بهذا المعنى لا ينافي في العلم بالمعنى الحقيقي

ان الاصل فيما نرى ان القيد لم يعلم انه مراد من المتكلم
ان يكون مراداً منه انه ان يصرف عنه صرافاً ايها

انہ سے متروک

[illegible]

في الحين واشتهر فيه
كونه ميباً عن غلبه استعمال الكلمة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

كانهم مرسل ايضا بان طريق التزم يزيد الحقيقة الغريبة والظواهر يقتضيه ان يكون على اللفظ المستعمل فيها
ليس بينه وبين الحقيقة الذي وضع له شي من مذهب الجاز بان الاستعمال على وجه الحقيقة بواسطة مقومات
عقلية وهي ان العلاقة من لوازم الجاز فيلزم من انقضاء الجاز ان انقضاء التزم يستلزم انقضاء
المترجم وانقضاء الجاز يستلزم بقاء الحقيقة لا يختص الاستعمال الصحيح للحقيقة والجاز فاذ انقضاء الجاز
منها جاز اول قطعا فتبين وهو اما الاختار هو لا يبعد العلم ان هذا الطريق انما يبعد ان كان من القران
لان جاز واحد نفسه لا يبعد العلم لا احتمال السوء الكثرة او التعويض في التبعين او البناء على اصل فاسد كالفاسد
اللفظ وايضا لا يبعد ان يكون قدس اطر لا يورث فيهم في بعض وقود البصر فيمنع كمنه معرفة قد قيل ان
اجل ما صنف في اللغة كتاب العين مع ان وجود اهل اللغة قد اكثر من المقدم فيه وايضا فان الغالب على
اهل اللغة فساد المعنى وانقضاء العدالة ومع ذلك فلا يورث علم من تقدم انكسار الوضع للفرق
الياء فان فساد الابداء وتناقصه في الغريب من السلفين ولا يورث من ظاهره في قصته سيقوم
الكسائي مشهور وقد قيل ان العرب اشد من انقضاء الكسافي اوتاهم على انكسار عند الرشيد فوافقوه
ولما تروى بعض الناس ان ما ذكر من الخلل في نقل ما قد يورث في الحقيقة والاعتبار فاعلم انه من ذلك لا يحصل
الظن بصدق الخبر فانه على تقدير حصوله لا يورث به لان الحقيقة هو القطع دون الظن وقساوه الظاهر ان يفتي
لا ناعلم بالضرورة حصول الحقيقة في المسائل اللغوية من قول القوي واختياره خصوصاً ان كان من الجاهل المشهور
بالضبط وكثرة التمسك بالتحليل والاصحح من اهل السكت والجمهوري وابن الاثير ما قيل لهم وجود الخلل في
نقل اهل اللغة احيا تا لا يورث في حصوله الظن بصدق اخبارهم كما لا يورث وجود الخلل في الرواية التي
بصدق الرواية مع ان الخلل لا يورث في الاحكام ان يدعى ما يورث في اللغة فان وضع الحديث امر محقق لا مرية
فيه وقد سمع عن النبي صلى الله عليه وسلم انكسار عليه ما يخطبها فقال ايها الناس ان كثرت على القامد الا
من انكسار على متعمدا فليست بقوله من التارود عن الاكثر عما فهم قالوا لعلنا من انكسار عليه وارت
ان نأخذ في الغلة كما نأخذ في مضجعه من الاحاديث ومن سبوا في كتب النكاح المشاهدة من الجواب
الحدوث من دون ذلك فسادا للغة وتناقض الاختيار الموجب لسقوطها عن الاعتبار واما وضع اللغة
فليس ذلك امرا مطلقا ما به فانه لم يثبت الا بطريق الاحاد الذي يلزم من صدق بقدر كونه واما فان
النقل بالاجزاء الذي هو مقتضى التغيير والتبديل في شايع في روايات الاحكام بخلاف اللغة فانه فيها تادير
كثير معدوم كما لا يخفى على المتتبع ومن اسباب الاختلاف في روايات الاحكام بل العلة فيه هي الحقيقة
من اهل الخلاف على ما نقلت به الاختيار ودل عليه ضعف الآثار وهذا النوع من الخلل معلوم بالاتفاق في قول
اللغة واذما يكن الخلل كثيرا لا يقع في روايات الاحكام تادير حصوله الظن بعدم قدس العقل الواثق في
اللغة اوله واخره ومنه بان التعويل على الظن للحاصل من جاز الاحكام جاز التعويل على اللغة
ايضا لان الاحكام اصل بالقياس الى اللغة التي هي من المصنوع والاكفاء بالظن في الاصل يستلزم الاكفاء
بغيرها للفرع ولا يلزم زيادة الفرع على الاصل والمعرفة من كثرة وجه الخلل في روايات الاحكام وقلة ما

هذا هو الوجه في انقضاء الجاز بان انقضاء الجاز يستلزم بقاء الحقيقة لا يختص الاستعمال الصحيح للحقيقة والجاز فاذ انقضاء الجاز منها جاز اول قطعا فتبين وهو اما الاختار هو لا يبعد العلم ان هذا الطريق انما يبعد ان كان من القران لان جاز واحد نفسه لا يبعد العلم لا احتمال السوء الكثرة او التعويض في التبعين او البناء على اصل فاسد كالفاسد اللفظ وايضا لا يبعد ان يكون قدس اطر لا يورث فيهم في بعض وقود البصر فيمنع كمنه معرفة قد قيل ان اجل ما صنف في اللغة كتاب العين مع ان وجود اهل اللغة قد اكثر من المقدم فيه وايضا فان الغالب على اهل اللغة فساد المعنى وانقضاء العدالة ومع ذلك فلا يورث علم من تقدم انكسار الوضع للفرق الياء فان فساد الابداء وتناقصه في الغريب من السلفين ولا يورث من ظاهره في قصته سيقوم الكسائي مشهور وقد قيل ان العرب اشد من انقضاء الكسافي اوتاهم على انكسار عند الرشيد فوافقوه ولما تروى بعض الناس ان ما ذكر من الخلل في نقل ما قد يورث في الحقيقة والاعتبار فاعلم انه من ذلك لا يحصل الظن بصدق الخبر فانه على تقدير حصوله لا يورث به لان الحقيقة هو القطع دون الظن وقساوه الظاهر ان يفتي لا ناعلم بالضرورة حصول الحقيقة في المسائل اللغوية من قول القوي واختياره خصوصاً ان كان من الجاهل المشهور بالضبط وكثرة التمسك بالتحليل والاصحح من اهل السكت والجمهوري وابن الاثير ما قيل لهم وجود الخلل في نقل اهل اللغة احيا تا لا يورث في حصوله الظن بصدق اخبارهم كما لا يورث وجود الخلل في الرواية التي بصدق الرواية مع ان الخلل لا يورث في الاحكام ان يدعى ما يورث في اللغة فان وضع الحديث امر محقق لا مرية فيه وقد سمع عن النبي صلى الله عليه وسلم انكسار عليه ما يخطبها فقال ايها الناس ان كثرت على القامد الا من انكسار على متعمدا فليست بقوله من التارود عن الاكثر عما فهم قالوا لعلنا من انكسار عليه وارت ان نأخذ في الغلة كما نأخذ في مضجعه من الاحاديث ومن سبوا في كتب النكاح المشاهدة من الجواب الحدوث من دون ذلك فسادا للغة وتناقض الاختيار الموجب لسقوطها عن الاعتبار واما وضع اللغة فليس ذلك امرا مطلقا ما به فانه لم يثبت الا بطريق الاحاد الذي يلزم من صدق بقدر كونه واما فان النقل بالاجزاء الذي هو مقتضى التغيير والتبديل في شايع في روايات الاحكام بخلاف اللغة فانه فيها تادير كثير معدوم كما لا يخفى على المتتبع ومن اسباب الاختلاف في روايات الاحكام بل العلة فيه هي الحقيقة من اهل الخلاف على ما نقلت به الاختيار ودل عليه ضعف الآثار وهذا النوع من الخلل معلوم بالاتفاق في قول اللغة واذما يكن الخلل كثيرا لا يقع في روايات الاحكام تادير حصوله الظن بعدم قدس العقل الواثق في اللغة اوله واخره ومنه بان التعويل على الظن للحاصل من جاز الاحكام جاز التعويل على اللغة ايضا لان الاحكام اصل بالقياس الى اللغة التي هي من المصنوع والاكفاء بالظن في الاصل يستلزم الاكفاء بغيرها للفرع ولا يلزم زيادة الفرع على الاصل والمعرفة من كثرة وجه الخلل في روايات الاحكام وقلة ما

في نقل اللغة ومن المعلوم انكسار كان ويورث الخلل من النقل اكثر كان الظن بالحاصل منه اضعف وكلما كان
الخلل اكثر كان الظن اقوى ويورث التعويل على الاقوى اجرة وايضا فان امر الاحكام اشد اضعف من
امر اللغة ولما ترى ان من يفتي بحجج شريفة لا يبعد من الاحكام كما يلبس والمرحمة وابن زهره وابن ادرين
وفيهم من يوافق على الحقيقة في اللغة وليس كذلك الا لان الاحكام باللفظ لا باللفظ لا باللفظ لا باللفظ وان
الامر فيها هو من يفتي بها ويورث العمل بالظن فيها لمرتب خطا في فهمها فافتى باللفظ لا باللفظ وان
المشاهدة والحاصل ان جاز ان التعويل على الواحد في الاحكام الشرعية الاصل للمعتبر به مع كونه طريق الخلل
الموجب لضعف الظن فيه فيعتبر جاز التعويل عليه مع انقضاء ما يوجب الضعف في اللغة التي يفتي بها
معتمدا على جوب معرفة الاحكام ويبدى ما فيها لا يتسارع في الاحكام وذلك في قول علي بن ابي حمزة
في اللغة ايضا اجماع العلماء على اعتبار الظن في موضوعات الاحكام الشرعية فان الاسولين فيهم ذهبوا الى
ان الحقيقة هو ان الجاهل الجاهل على اعتبار الظن في موضوعات الاحكام وموضوعها وانما لا يتبين انما لا يتبين اهل
بالظن في مشي لا يحكم دون الموضوعات فالعمل بالظن يحسم عليه في الموضوعات وقد سئل عن ما عرفت من الاستصحاب
منهم امر قضاي على العلماء على ان الظن يقوم مقام العلم ويسد مسدده في كل موضع يتولد فيه العلم وهذا منه
ايضا فان الحقيقة ما سئل له قوله في الاحكام في اللغة لمرتب الاحكام عليها وانقضاء ما يوجب العلم بكثير
منها ومع ذلك فلا يورث العلم باللفظ متلفا بل انكسار في كل لفظ او سقطت النكاح المبينة على ما يتقرر
فيه العلم على كونهما حيث ان النكاح ياق مع انقضاء اهل الحقيقة هو الظن قطعا ويدل على حصوله الظن و
حججته معا الجاهل على الاصل من جميع الاعصار على الحقيقة ولا اعتبار من دون وقت ولا انكار فاق
المشهور والحدوثين وعلماء الاسولين واقفا ولا يورث فيهم ولا يورث فيهم ولا يورث فيهم ولا يورث فيهم ولا يورث فيهم
في وضع اللغة وتعيين معاني الالفاظ فيكون يقال في اللغويين ويؤيدهم عليه وان يورث فيهم ولا يورث فيهم ولا يورث فيهم
في اللغة ويستلزم اليها فتبين في ذلك عاينهم واستمرت به على فهمهم فيهم في مقام التفاسير واللتزام
في الاقتضاء استندوا على ما في بعض الروايات فيقال لمرتب المزم يورثهم او عارضه ففان قوله ولم يقل هذا
شيروا لد وهو لا يبعد الظن على تدوير فادته الظن فلو عرفت به ان الحقيقة هو القطع دون غيره ولو لا
ان حصول الظن بالحجج معان الامور المقرة للمعروف اليهم بل الضرورة عندهم لما استكروا عن التكرار
لا ظهر بها عندهم من الخلاف او الوقت فان العادة فاستندت في الا في مقام المشاهدة فاستندت في العادة
قال ما وقع التفاسير فيهم فلم يخبروا عما ذكرنا من القول والادمان والاشياء بالمعاني كما لا يخفى على من له
ادنى تتبع والحوادث فاختار ما اعلمه على اللغة واستندوا اليها امر بين كفى العيان فيمنع من مؤسسه
البيان واخذت حكمة المشايخ فيهم على ما يورث فيهم فاختار ما اعلمه على اللغة واستندوا اليها امر بين كفى العيان فيمنع من مؤسسه
الا ما لم يحسم اللغة ومنه عليها ومنه عليها فاختار ما اعلمه على اللغة واستندوا اليها امر بين كفى العيان فيمنع من مؤسسه
وما فعلوا ذلك الا ليكون الحديث المؤلف في هذا الفن مرجعا لمن بعدهم من العلماء ومثله من كان
من المتقدمين ولا يورث فيهم ولا يورث فيهم ولا يورث فيهم ولا يورث فيهم ولا يورث فيهم ولا يورث فيهم ولا يورث فيهم ولا يورث فيهم

كانهم مرسل ايضا بان طريق التزم يزيد الحقيقة الغريبة والظواهر يقتضيه ان يكون على اللفظ المستعمل فيها ليس بينه وبين الحقيقة الذي وضع له شي من مذهب الجاز بان الاستعمال على وجه الحقيقة بواسطة مقومات عقلية وهي ان العلاقة من لوازم الجاز فيلزم من انقضاء الجاز ان انقضاء التزم يستلزم انقضاء المترجم وانقضاء الجاز يستلزم بقاء الحقيقة لا يختص الاستعمال الصحيح للحقيقة والجاز فاذ انقضاء الجاز منها جاز اول قطعا فتبين وهو اما الاختار هو لا يبعد العلم ان هذا الطريق انما يبعد ان كان من القران لان جاز واحد نفسه لا يبعد العلم لا احتمال السوء الكثرة او التعويض في التبعين او البناء على اصل فاسد كالفاسد اللفظ وايضا لا يبعد ان يكون قدس اطر لا يورث فيهم في بعض وقود البصر فيمنع كمنه معرفة قد قيل ان اجل ما صنف في اللغة كتاب العين مع ان وجود اهل اللغة قد اكثر من المقدم فيه وايضا فان الغالب على اهل اللغة فساد المعنى وانقضاء العدالة ومع ذلك فلا يورث علم من تقدم انكسار الوضع للفرق الياء فان فساد الابداء وتناقصه في الغريب من السلفين ولا يورث من ظاهره في قصته سيقوم الكسائي مشهور وقد قيل ان العرب اشد من انقضاء الكسافي اوتاهم على انكسار عند الرشيد فوافقوه ولما تروى بعض الناس ان ما ذكر من الخلل في نقل ما قد يورث في الحقيقة والاعتبار فاعلم انه من ذلك لا يحصل الظن بصدق الخبر فانه على تقدير حصوله لا يورث به لان الحقيقة هو القطع دون الظن وقساوه الظاهر ان يفتي لا ناعلم بالضرورة حصول الحقيقة في المسائل اللغوية من قول القوي واختياره خصوصاً ان كان من الجاهل المشهور بالضبط وكثرة التمسك بالتحليل والاصحح من اهل السكت والجمهوري وابن الاثير ما قيل لهم وجود الخلل في نقل اهل اللغة احيا تا لا يورث في حصوله الظن بصدق اخبارهم كما لا يورث وجود الخلل في الرواية التي بصدق الرواية مع ان الخلل لا يورث في الاحكام ان يدعى ما يورث في اللغة فان وضع الحديث امر محقق لا مرية فيه وقد سمع عن النبي صلى الله عليه وسلم انكسار عليه ما يخطبها فقال ايها الناس ان كثرت على القامد الا من انكسار على متعمدا فليست بقوله من التارود عن الاكثر عما فهم قالوا لعلنا من انكسار عليه وارت ان نأخذ في الغلة كما نأخذ في مضجعه من الاحاديث ومن سبوا في كتب النكاح المشاهدة من الجواب الحدوث من دون ذلك فسادا للغة وتناقض الاختيار الموجب لسقوطها عن الاعتبار واما وضع اللغة فليس ذلك امرا مطلقا ما به فانه لم يثبت الا بطريق الاحاد الذي يلزم من صدق بقدر كونه واما فان النقل بالاجزاء الذي هو مقتضى التغيير والتبديل في شايع في روايات الاحكام بخلاف اللغة فانه فيها تادير كثير معدوم كما لا يخفى على المتتبع ومن اسباب الاختلاف في روايات الاحكام بل العلة فيه هي الحقيقة من اهل الخلاف على ما نقلت به الاختيار ودل عليه ضعف الآثار وهذا النوع من الخلل معلوم بالاتفاق في قول اللغة واذما يكن الخلل كثيرا لا يقع في روايات الاحكام تادير حصوله الظن بعدم قدس العقل الواثق في اللغة اوله واخره ومنه بان التعويل على الظن للحاصل من جاز الاحكام جاز التعويل على اللغة ايضا لان الاحكام اصل بالقياس الى اللغة التي هي من المصنوع والاكفاء بالظن في الاصل يستلزم الاكفاء بغيرها للفرع ولا يلزم زيادة الفرع على الاصل والمعرفة من كثرة وجه الخلل في روايات الاحكام وقلة ما

شعوب

[illegible]

اول

جاء

الدليل ليس هو لان المحاضر الذي لا يتقسم بل لغيره متعاقبة من او اخر الحاضر واولا المستقبل
 الغروب وهو اول المستقبل واخره فانه لا يتقسم بل لغيره متعاقبة من او اخر الحاضر واولا المستقبل
 حجة جيب انهم اذا البعوضين الاشارة المقتضية عليه كانت طاقية وتبين من الصريح العقول ولا يتقاربان
 لما يدل على انهم جيب الشرع والبعض الاخرين الاشارة لا يدل على انهم جيب الشرع والبعض الاخرين
 بعيدا فانه يبان انهم لا يدل على اكثر من ثبوت الاشارة في فعله فاما انهم جيب الشرع والبعض الاخرين
 العقلية لا لا يتقسم بل على العلم بقاء على الاشارة لا يدل على اكثر من ثبوت الاشارة في فعله فاما انهم جيب الشرع والبعض الاخرين
 عليه فانه يدل على انهم لا يدل على اكثر من ثبوت الاشارة في فعله فاما انهم جيب الشرع والبعض الاخرين
 انهم ان وهذا الكلام صريح في ان الاشارة لا يدل على اكثر من ثبوت الاشارة في فعله فاما انهم جيب الشرع والبعض الاخرين
 الحقيقتين على اصل القول يبان انهم لا يدل على اكثر من ثبوت الاشارة في فعله فاما انهم جيب الشرع والبعض الاخرين
 ذلك هو انما هو الذي هو اول الامر ولا يتقسم بل لغيره متعاقبة من او اخر الحاضر واولا المستقبل
 المطحاضين وفيه ان المستدل لم يقنع بطلب الطلب بغيره الاشارة لا لا يتقسم بل لغيره متعاقبة من او اخر الحاضر واولا المستقبل
 والاختيار هو لان لكل واحد من الطرفين في الاختيار لا لا يتقسم بل لغيره متعاقبة من او اخر الحاضر واولا المستقبل
 غير الامر لما يدل على كون المطحاضين لان يان يتصل الطلب بوقوع المطحاض لان اي يقع الان فلو ان
 المطحاض لا يقتضي الطلب فان الاستقضاء مثلا انما جيبه لان يتصل الطلب بوقوع المطحاض لان اي يقع الان فلو ان
 الطلب التقييم وان ذلك التقييم يدل على طلب التقييم الواقع ذلك التقييم لان واما بعد فاقسام
 يقتضي كون الطلب في الامر متعلقا بايقاع الفعل لما هو رتبة في الحال لا كون الطلب واقعا في الآن
 والجواب ان الذي ان كان من علم المفسر من هذا الجواب ان الامر لا يستعمل الاشارة لا لا يتقسم بل لغيره متعاقبة من او اخر الحاضر واولا المستقبل
 التاريخي انما يبين من الغرض لا من حيث انما يستعمل في القدر في ان اصل استعمال الامر في الطول الموقر فيكون الغرض
 او التاريخي يتفق عليهم لا يتصل من احد اطرافه انما الاختلاف بينهم في ان ذلك الاستعمال بطريق الحقيقة والخيال
 ومن الجواب ان المفسر مع اختياره ان طلب المفسر الموقر وصف الغرض التاريخي من المعاني الجارية لا لا يتقسم بل لغيره متعاقبة من او اخر الحاضر واولا المستقبل
 الامر لا يستعمل في شيء متساو لا يتم فاما في القول ان المال على المفسر الجارية انما هو الجوع المريب من المفسر والغرض
 او المفسر حين مقارنته الغرض في زمانه على ما هو شأن المفسر حلة ما دام الوصف او اللقب في زمانه مقارنته الغرض
 كما ان في المفسر في زمانه على ما هو شأن المفسر حلة ما دام الوصف او اللقب في زمانه مقارنته الغرض
 كيف واشار الى الجاني والحقيقة في اصل الاستعمال ما يبان في تعريفه وان كان مراده منه ما تقدم بعض المحققين
 وهو ان الاستعمال الذي يدل على كون الاستعمال حقيقة انما هو الاستعمال الذي لا يعلم انما هو الاستعمال في جيب

هذا هو المطلوب في الاستعمال الذي لا يعلم انما هو الاستعمال في جيب

الغرض ومعناها وبما نحن فيه قد علم ان استعمال الغرض لا يتقسم بل لغيره متعاقبة من او اخر الحاضر واولا المستقبل
 المطلق دون الغرض والتاريخي لا يصح استعماله في احدهما فقد علم الجواب استعمال القدر في كل منهما ومع
 الدلالة العلم بدليلية الغرض وتبادر بينهما مع مجرد القدر في استعماله لان استعماله وان دخل في
 الحقيقة الا ان التبادر الذي هو اخص منه ربا منه فانه لا يدل على استعماله في الحقيقة
 في الحقيقة لا يتقسم بل لغيره متعاقبة من او اخر الحاضر واولا المستقبل
 دل على الحقيقة كما يدل عليها الاستعمال في زمانه لان استعمال الحقيقة في المفسر الجارية لا لا يتقسم بل لغيره متعاقبة من او اخر الحاضر واولا المستقبل
 الحقيقة وليس الذي بينهما الا ان دلالة استعمال الحقيقة في الحقيقة قد تكون مقادير بعد مقادير من
 على ما كانت الحقيقة كما لا يتبادر وتكون وبذلك لا يجوز الحكم بان الحق قد استعمل في الحقيقة
 الحقيقة بان استعمال القدر في معنى يتحقق تبادر بين صواعق التناقض والعلم بدليلية الغرض
 لا يجوز جيبه في ذلك الاستعمال على الحقيقة ان الغرض في عمل التقييم لا يمتنع على كل حال ولا يمكن دفعها
 بغيره فان القدر في زمانه ان يكون مشتركا بين المعنيين او حقيقة في احدهما جارية لا لا يتقسم بل لغيره متعاقبة من او اخر الحاضر واولا المستقبل
 ريب في ان استعمال القدر في زمانه ان يكون مشتركا بين المعنيين او حقيقة في احدهما جارية لا لا يتقسم بل لغيره متعاقبة من او اخر الحاضر واولا المستقبل
 قسط واما ان كان حقيقة فلا ان الغرض في ان القدر مشترك بينه وبين غيره والمشاركة لا تقتضي ارادة
 احد معنيين الا الغرض وان كان حقيقيا ومع ذلك كيف يصح الحكم بدليلية الغرض في قول المالك
 ان قلت فانه الغرض في زمانه من خواص المشترك في حقيقة بالاصل دون الغرض في زمانه من خواص الجارية
 قلنا بعد القطع بالاحتياج الى الغرض في زمانه من خواص المشترك في حقيقة بالاصل دون الغرض في زمانه من خواص الجارية
 ولا يتبين احدهما الا بدليل ولا يتبع باعتبار اصل الحق في الجارية فيها معا ولا يفرق كل هو الغرض
 وجيب له ان لا يستعمل في الحقيقة لان التبادر في زمانه من خواص المشترك في حقيقة بالاصل دون الغرض في زمانه من خواص الجارية
 بين الاصل عدم حصول المالك لا يتجوز القدر وان التبادر في زمانه من خواص المشترك في حقيقة بالاصل دون الغرض في زمانه من خواص الجارية
 فانه لا بد من ذلك الغرض وبما يبان من التبادر في زمانه من خواص المشترك في حقيقة بالاصل دون الغرض في زمانه من خواص الجارية
 مطم على الحقيقة كما هو من دليل السيد رضى الله عنه لا يكون غرض الجارية في زمانه من خواص المشترك في حقيقة بالاصل دون الغرض في زمانه من خواص الجارية
 الجارية فانه لا بد من ذلك الغرض وبما يبان من التبادر في زمانه من خواص المشترك في حقيقة بالاصل دون الغرض في زمانه من خواص الجارية
 في القدر المستعمل في المعنيين المتساويين كما اشار اليه في حيث السابق لا في غيره ما علم ان حقيقة في
 معنى بعينه وبذلك في الاخر كما ان المقام مدغم بعدم القول بالفصل لان كل من وافق السيد في ذلك
 الاصل وامتنع مطم وكل من خالفه لم يمتطع سواء علم ان حقيقة في احدهما او لا فافهم وتذكر ما سبق

هذا هو المطلوب في الاستعمال الذي لا يعلم انما هو الاستعمال في جيب

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

عليها الحكماء بطلية ولعل هذا غير خفي على العوام فقلنا من الطلبة فضل من المهره نعمتك القول بالبحر
من غير تعيين قائله ولعل عالم يذهب اليه لسد فاما حكمه لوجهه لا يجوز ويجوز وجهه لا يستلزم
القول الفعلي على انه لا يستلزم لزومه باجماع الخلفه واستلزم على خلفه ان قلت لوجهه لا يستلزم
باب دلالة الاقتضاء لزوم زيادة شئ في الكلام واللام بالان لا يادع على المعنى فخرج على قولنا قدس سر الله
في مسئلة ان المتعريف قبل العموم او لا انه غير ان المتعريف كان الحكم الثالث بعد الثالث بالمتن هو الذي على
ان المتعريف هو الحقيقة فذكره كان كذا وقد حقه ولما ذهبنا من الحقيقة الى ان لا يقبل العموم مع ان
مع عوارض الاقتضاء بالجملة فيقول الشرح مثله على ما ذهبنا فيه فقلنا انما هي من عوارض الاقتضاء
على ان ياداه وهو سائر الكلام هو المتعريف والمزج هو المتعريف ولا ياداه الشرح مثله على ان هذا الكلام لا يصح
الا بان ياداه وهو لا يقتضاه وليس ينبغي ان ياداه من حيث الاقتضاء والبيان ان له من عوارض الاقتضاء
ليس ينبغي ان ياداه من حيث الاقتضاء والبيان ان له من عوارض الاقتضاء والبيان ان له من عوارض الاقتضاء
والضرورة وتعيين المطلق والثابت بالضرورة لا ياداه من حيث الاقتضاء والبيان ان له من عوارض الاقتضاء
المقدمة من قبيل المتعريف على قول من شرطه ان يكون امره عارضا على ان مقتضى الحقيقة لا مقتضى
لا يتفاد من الشرح بل يعرفه من يعرف الشرح اسلما لان في المتعريف هو الذي ثبت في جميع الكلام
شرها او قل لا يقتضيه من يمكن ان يجعل هذه المسئلة من باب الاقتضاء وايضا ان مقتضى الاستدلال
على القول بان المتعريف ليس من ثبوتات المتعريف وانما ثبت شرها مثله بالاجابة الى اثبات الحكم به فكان شرها
من وجه الشرح او العقل دون وجهه القدره واما على القول بان ثابت بالمتعريف في كل قول فاما بالاولى
واجبنا انما نشأ من حيث جعلوا الحد من باب المتعريف ولم يفصلوا بينهما فادع الاستدلال في قوله ان قلت
لو كان وجوب المقدمة من دلالة الاقتضاء لزم العقل الموجب له ضرورة ان الاجاب عن خطاب اقتضاء وان
يكون العقل متعكفا ولا يمكن لخطا مقتضاه وايضا ان لم يلزم لا دلي لا امر بشئ وايضا مع عدم شق
الامر به وهو يدعي لا يستلزم ان لا يكون مقتضى الخطا مقتضاه وايضا ان لم يلزم لا دلي لا امر بشئ وايضا مع عدم شق
على ان لم العقل عقلا او مادته لان من قال هو في الشرط العقل بالمتعريف لا يقول بان مقتضى العقل بالمتعريف
لزم العقل الموجب الامر له لان ان يوجب لا يوجب من حيث الاقتضاء من حيث مقتضى العقل الموجب ولا يوجب
بالقوة او لا يلزم انما ان لم يشئ من العقل ان يوجب ان يكون العقل شعور في ذلك القول ان لم يشئ
على انما ان لا يختلص شيئا من غير شعور انما هو بل هو منها لان ذلك انما هو في القول في المادية
وهو انما ان العقل لا يقتضيه من العقل الموجب فقلنا من وجهه واما الوجه الاخر للمدرك في قوله قدس سر الله
بما لا يخفى من ان الامم في غير شعور به من حيث مقتضى العقل بالمتعريف لا يقول بان مقتضى العقل بالمتعريف
بين الواجب والاسل على ان العقل الخطاب في غير شعور بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
كيف والواجب من العقل لا يقتضيه العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف

شئ

فيشئ من غير شعور بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
التالي بانما هو غير خفي على العوام فقلنا من الطلبة فضل من المهره نعمتك القول بالبحر
ولا في السماء الا انما يوجب كجواب السابق ما لا يقتضيه له اذا الحكم في مطلق الخطاب مع قطع
الحكم لان الغرض من الاستدلال بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
الاستدلال بالحقيقة الاقتضاء والاتفاق والوجه لا يقتضيه له اذا الحكم في مطلق الخطاب مع قطع
بما في عدم الاستدلال بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
بخصوص دلالة الاقتضاء في غير ان دلالة الاقتضاء لا ياداه من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
انما شعور به من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
لا يوجب مقتضى بل كذا يوجب مقتضى من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
الخطاب لان العقل الخطاب داخل في حقيقة الوجوب لا يقتضيه له اذا الحكم في مطلق الخطاب مع قطع
ليس يقتضيه من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
بواجب وخلفه من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
او من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
على انما ان ذلك السؤال المذكور لا يوجب مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
التي لا يوجب مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
فالمقدمة من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
الاولى العقل وان كان محال فادع مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
المتعريف فيه ولا يقتضيه العقل الموجب له ضرورة ان الاجاب عن خطاب اقتضاء وان يكون العقل متعكفا
لان مقتضى العقل الشاذ لا يقتضيه العقل من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
في قوله ما يقتضيه من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
وبالجملة على قولنا العلم الامور الخارجية من ظاهرها وتناولها من الاسباب والشروط واما الاجابة فكانت
لا يوجب مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
اخر غير اجاب ان مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
يكون وجوبها فكل مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
شرطها او وجوبها فكل مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
حاصل ان وجوب المقدمة من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
يكون ان مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف
مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف من حيث مقتضى العقل بالمتعريف

وكتبه في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
م
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
م
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
م

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

Handwritten Arabic script, likely a manuscript or letter, written diagonally across the page. The text is dense and appears to be a continuous passage.

[illegible]

من جهة الشمال

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

مستند

[illegible]

الحاجز

[illegible][illegible]

يكون اغراء له بالشيء لا اذا علم انه يحتمل فعل الواجب الاول مع انه يستحق العقاب استلزام عقابه كان ذلك
اغراء قيل له ليس كذلك اغراء لا انه انما علم استلزام عقابه اذا علم انه لا يشاء فعله وهو ان يفعل الواجب
الاشد منه فلهذا لا يكون مغرا بتركها وليس له ان يفعل هذا الواجب في وقت عقاب الوقت الاول بل ينبغي
ان لا يقطع على انه غير مستحق العقاب وذلك لخلاف الاجماع ان قلنا ان هذا الاجماع حسي
مسلط الذي قد ذهب اليه ان من ما متعده الشا في يستحق العقاب واما من استلزامه ان شاء عقابه وان شاء
عاقبه فادعاء الاجماع في ذلك لا يوجب ان لا يكون له الشا في هذا الشا في وقت العقاب ان شاء عقابه وان شاء
الوقت بالخير كما هو عليه ولا خلاف في ذلك بل انما هو في وقت العقاب ان شاء عقابه وان شاء الوقت انما هو
او يتركه العزم وهذا لا يشك فيه انما لا يشك في ذلك بل انما هو في وقت العقاب ان شاء عقابه وان شاء الوقت انما هو
الظن في سائر الصلوات وقسمها وقتا الفتيان والوقت من جهة ان يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
الخير والوقت في الاوقات من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
ذلك لا يشك في ان اغراءه على الشيء واما مثل السيد ومن تابعه من الاجماع ان ما استلزمه من الخير ينافي ما في العزم كما ذكره
فلما علم ان الاوقات لا يمكن ان تستلزم العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
كما ساقط الحيف واستلزام وجوب القضاء ليجعل في وقت العزم سببا سقوط التكليف بالصلوة لئلا يكون له في وقت العزم
الوقت بالصلوة وهذا العزم مساو لما في جميع الجهات المطلوبة في وقت العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
الشيء يجب ان يكون قائما مقامه في جميع الامور المطلوبة في وقت العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
في جميع الاوقات ما اذا فعل البذل في هذا الوقت سقط الامر في هذا الوقت دون باقي الاوقات واجبا لانه لا يقتضي التكرار
فانما قام الامر في مقام الاصل في هذا الوقت تمام مقامه في كل وقت واحد والامر لا يقتضي الفعل الا مرة واحدة ومقامه في هذا الوقت
يكون قد أدى تمام المقصود بالامر في وقت العزم في كل وقت واحد والامر لا يقتضي الفعل الا مرة واحدة ومقامه في هذا الوقت
مخاطب بان يوسع الفعل فيه او يبدل في الوقت الثاني وهكذا في كل وقت من اوقات العزم او نقول ان ليس بواجب فعل الفعل
بل من تقدمه فلا يوجب سقوط الفعل مطلقا ومعه كونه بدلا لا يستلزمه من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
فلسا لاجزاء الوقت وكان العزم بدلا من الفعل الواجب في وقت العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
واليس في كل جزء مخاطبا بل لا يكون لعدم تعدد الامر في وقت العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
اكثر به او يبدل سقط التكليف والفعل بان العزم بدلا من القديم انما يصح اذا كان المقدم واجبا والمكروه واما في بيان الامر في
يقضي وجوبه على العباد في احوال اجزاء الوقت مرة واحدة ولم يقتض وجوب فعله مرة اخرى في وقت العزم في كل وقت واحد
في الوقت الثاني وما ان يوجب العزم فيه ولا يوجب الاول في كل وقت واحد والامر لا يقتضي الفعل الا مرة واحدة ومقامه في هذا الوقت
الاشد منه فلهذا لا يكون مغرا بتركها وليس له ان يفعل هذا الواجب في وقت عقاب الوقت الاول بل ينبغي
ان لا يقطع على انه غير مستحق العقاب وذلك لخلاف الاجماع ان قلنا ان هذا الاجماع حسي
مسلط الذي قد ذهب اليه ان من ما متعده الشا في يستحق العقاب واما من استلزامه ان شاء عقابه وان شاء
عاقبه فادعاء الاجماع في ذلك لا يوجب ان لا يكون له الشا في هذا الشا في وقت العقاب ان شاء عقابه وان شاء الوقت انما هو
او يتركه العزم وهذا لا يشك فيه انما لا يشك في ذلك بل انما هو في وقت العقاب ان شاء عقابه وان شاء الوقت انما هو
الظن في سائر الصلوات وقسمها وقتا الفتيان والوقت من جهة ان يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
الخير والوقت في الاوقات من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
ذلك لا يشك في ان اغراءه على الشيء واما مثل السيد ومن تابعه من الاجماع ان ما استلزمه من الخير ينافي ما في العزم كما ذكره
فلما علم ان الاوقات لا يمكن ان تستلزم العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
كما ساقط الحيف واستلزام وجوب القضاء ليجعل في وقت العزم سببا سقوط التكليف بالصلوة لئلا يكون له في وقت العزم
الوقت بالصلوة وهذا العزم مساو لما في جميع الجهات المطلوبة في وقت العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
الشيء يجب ان يكون قائما مقامه في جميع الامور المطلوبة في وقت العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون

في وقت العزم

واليس

واليس اوله مكتوف والخير المستلزم لا يصح اشتقاها نعم يتصور العزم كما اذا نام العزم ثم استيقظ فانه يذهب عنه
ولا يفي عزمه وفيه تاخير لانه لو كان عزمه مستقرا لم يستحق العقاب لا سيما في وقت العزم لان من يترك العزم لا يستحق
مع الفعل تاخير وانما يتركه المصروف في وقت العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
ولهذا العقل في وقت العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
دل الدليل على وجوب العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
يتعرض له العزم في الاوقات من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
الاختلاف في الفعل في وقت العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
معتقلا في وقت العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
لان الواجب لا يجوز تركه في وقت العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
لا يجوز تركه في وقت العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
في جميع الاوقات من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
من اجزاء الوقت في وقت العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
من الدليل بان ما في وقت العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
انه يلزم بقوله البذل وهو العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
تأدى البذل منه البذل لان البذل منه هو ما يقع في وقت العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
الاخير في كل واحد منها مقدور وكل واحد له يتولى به مبدل في وقت العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
والواجب ان المصروف في كل وقت واحد من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
حاصلها ان الواجب في كل وقت واحد من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
مقامه في كل وقت واحد من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
لا بد من قيام شرطه وقامه في كل وقت واحد من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
كيف لا يبدل الا بدلا من يوم مقام المبدل في وقت العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
يتعلق به الفدية في كل وقت واحد من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
التي تخرج من كونها واجبا في كل وقت واحد من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
ذلك المصروف في كل وقت واحد من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
ربما استعمل له ما لا يكون مستلزم لاجزاء العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
الواجب العزم عند تحققه في كل وقت واحد من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
الوقت يقوم مقام الاشياء فيه فليس المزوم ومنه بطلان الملازم كيف ولا تباين به في وقت العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
غير لازم عند ان قلت انما يقطع بان الواجب هنا واحد اذا كان في وقت العزم من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
في اخره وان بدلا لواجب ما يقوم مقامه في كل وقت واحد من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
مستحقا لهما في كل وقت واحد من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون
لذلك ان لك قلت العزم في اول الوقت بدلا من كل وقت واحد من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون منهم على كل حال من جهة ان لا يكون

تتعلقه الا سقوط لزوم الاثران فيه لا سقوط الواجب راسا ثم انه يشترط ان لا يدعى ان الحكم من الفعل
فكره في الواجب يتحقق بما اذا انما الحكم الصلوة تنفردا او جماعة فانه يجب تثبوت اعتبار كونه فاعلا لا مستل
الصلوة لا باعتبار اراته باحد الامرين الواجبين غير ان اعتبارا لاعتبار الواجبين معا فانه لا بد ان يكون
ان البدل هنا تابع مسبب عن تركه بوجه الالزام فانه لا بد ان يكون له اعتبارا في بعض المحققين اعتبارا
البدل في الواجب وجوبا مع الالزام في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
الاثران بها فانه يجب والحاصل ان الغرض هنا ليس بغير اعتبارا في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
الاعتبار في الواجب اعتبارا هو الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
كسبية يحصل في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
من التكليف الا اذا حصل له الفهم بوجوب التكليف في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
يل وجوبه يحصل مسبب عن تركه في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
سببه شئ اخر كما هو المصداق في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
مسلم فيه واما ان كان له الفهم في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
فليس هو الا الواجب بخبر وما ذكره من ان الصلوة واجبة ابتداء والعزم مسبب عن تركها كما لا يخفى
الحاصل بل ان من بين الصلوة والعزم في الاجزاء الاول وفيه خصان الكفارة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
فتم وغيره ان الواجب في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
ان كل منهما صار سببا لاجابة الاخر فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
وبين الصلوة والعزم في الاجزاء الاول فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
خصا وبما يحصل في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
المعنى ان تركه في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
ترك الصلوة لا على ما ادب الصلوة من المصلحة
هو المقصود بما جاز به التمسك على القول والعزم كان القول بان العزم يتحقق الايمان ويحصل فيه ان كان من احكام
الايمان وان كان من احكام العزم في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
على الايمان بان الواجبين فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
اي الاعتقاد بحقيقة وجوبه فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
الايمان بكل واجبه من لوازم الايمان ويحققا للشعيق بما جاز به التمسك على القول والعزم كان القول بان العزم يتحقق الايمان ويحصل فيه ان كان من احكام
يوجب به ما لا يخفى على احد وما يوجب ذلك حل الشعيق على ما هو الظاهر انه لو لم يكن كذلك لكان القول بان العزم يتحقق الايمان ويحصل فيه ان كان من احكام
يكون له من تركه واجبا بل تركه العزم عليه وتقام من الاوقات غير مؤمن ولم يجره ههنا الاستدلال بحقيقة ما جاز به
اولا لوجوب العزم في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه

بالحال ولم ينفذ من اقتضا ارادة بالفعل ولا يتركه مضافا اليه ان يرفع منعه ايض حرمه العزم على ترك الواجب لانه

لحرمه على العزم قبل تنويعه وقت الواجب او تركه قبل الوقت المحرم قطعاً وعزمه على انما جازاً وقت ترك
ذلك الواجب ما لم يثبت حرمته الا اذا ثبت ان من احكام الايمان وهو بعد على التزام ان قلت عدم العزم على الفعل
مستلزم للتحقق للترك وهو غير جائز يكون للزوم ايضا غير جائز فيكون العزم واجبا وهو المصلحة في عدم العزم
لو كان مستلزما للتحقق كان الدليل على كونه مستلزما لم يلائم الدليل في ذلك المصلحة في عدم العزم
على ترك الواجب ان ارد ترك الواجب راسا ولا بد ان يكون مستلزما لم يلائم الدليل في ذلك المصلحة في عدم العزم
الواجب لم يسمع راسا انما يلزم على تقوس الترك في جميع الاوقات لانه بعض الاوقات فقط وان ارد تركه على
سواء كان الترك تركا راسا ولا ينفذ من اقتضا ارادة بالفعل ولا يتركه مضافا اليه ان يرفع منعه ايض حرمه العزم على ترك الواجب لانه
على مذهب السلف ما لم يتركه العزم على تركه في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
يعزم عليه كما يكون انما هو العزم ان يكون تركه في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
العزم يكون في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
غير جائز ولا يخفى على احد في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
وهو يقول لو ترك المكلف هذا الفعل في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
ولا يلزم انما انما تركه في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
الصورة لا يتحقق وجوبه على ان بعضه قد يسمع باعتبار جميع الاوقات فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
ما تركه في جميع وقت او ينفذ من اقتضا ارادة بالفعل ولا يتركه مضافا اليه ان يرفع منعه ايض حرمه العزم على ترك الواجب لانه
المقدور بالفعل بالتمسك الى هذا المكلف في الوقت هو الحق في تركه في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
فصديق عليه انما تركه في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
المقدور بغيره في المكلف في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
عليه انما تركه في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
ان السلك فيه تركه فلا شك انما تركه في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
اخر يتركه في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
الاشياء في تركه في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
ترك الفعل اول الوقت ولم يتركه في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
الوقت لم يتركه في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
العزم من تركه في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
العزم على هذا الوجه ايضا وجوبه في تركه في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
للمعنى ان تركه في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
ظاهر في تركه في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه
تقلا لا يتركه في وقت الضيق فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه تركه في وقت الضيق قد اوجبت عليه الصلوة فانه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "المرجع" (the reference).

[illegible]

٥١

[illegible]

بما هو غير مأكول ورد للعبد
لكن برخصيص فلاك السطح

[illegible]

یہ

وانما انما ان لا يكون فائدة تلك التكليف على المتكلمين ان يأتوا بالاعتناء بما لا يقع له من التكليف بل بما يقع عليه
تفصيله فيكون قد فعل ما عليه وهو ان يتبين ما يقع على الاشياء من التكليف وما يقع على الاشياء من التكليف
الاول فالاعتناء به في زمان الزمان وهو قد فعله على حسب الاشياء وهو ان يتبين ما يقع على الاشياء من التكليف
او مقرر له ان الاشياء من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
حصول الاشياء من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
مطلوب في زمانه من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
حاصل في زمانه من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
الجميع انما يحدث شيئا فشيئا او يحصل انما يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
اذا قسم الامور الى اقسامها لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
حصوله وما عليه من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
الجميع وهذا استدلالنا من ان الامور لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
التكليف في زمانه من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
وبناء على ذلك من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
والاول باطل والا كان التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
يشتمل على التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
بما لا يقع عليه من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
لذلك يلزم وقوع الفعل بل وقوعه لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
لان في القدرة السابقة وهي بعد وقوعه من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
الفعل على تقدير سبق القدرة عليه وتبين انما يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
والقدرة من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
المعتدلة بان لا يفتل ان يكون التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
مكتوبا بايقاع الفعل في زمانه من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
الذي هو مكتوب به اما ان يكون من الفعل او يقع في زمانه من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
قد تقرر فيه فيلزم مكتوب لا يقع في زمانه من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
ان يتبين حاله من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
فالتكليف به في زمانه من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
الحال بل ما يقع في زمانه من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
فلا يفتل ان لا يقع في زمانه من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
من الاشياء من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف

والتكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
والتكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
والتكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
والتكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف

والعريش

والعريش لا يقع في زمانه من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
على ان المراد بالقدرة الشرعية من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
وكذا الجنب عليهم بوجه منها ان لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
بصفة على القدرة الشرعية من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
لشرائط لزم التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
لا يقع على الاشياء من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
الفعل قبل المباشرة من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
المباشرة فليس التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
مطلقا على ان يقول ان التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
الشرع في الفعل لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
ان لا يكون التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
لا يقع على الاشياء من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
الاعتناء به في زمانه من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
وجبا ان يكون التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
الذي هو مكتوب به اما ان يكون التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
وتكون المكتوبة لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
والارادة الحازمة لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
والوجوب في وقت تمام الشرائط لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
المستوفى في ذلك من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
مع الفعل او يقع على الاشياء من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
الاعتناء به في زمانه من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
المقام موقوف على وقوعه في زمانه من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
لوقوع المطبق في ان التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
لعتقاد الزوجان فيكون التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
شرايط حسنه انتفاء المفسدة وتوفره في زمانه من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
وتوفر الفعل او يقع على الاشياء من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
يعلم ان التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
بالفعل في زمانه من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
المشروط يمكن ان يتعلق بالفعل الذي علم انتفاءه في زمانه من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
الفعل في زمانه من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
يعلم حقيقة الشرائط لان التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف
انظر فيما تامل والجواب عن ذلك من التكليف لا يقع على الاشياء من التكليف بل على الاشياء من التكليف

مورد

الحاجة مشتركة بين الانسان والفرس فاذا اعتبر الانسان مع الفرس كان الحيوان جنسا والناهي فصل
 فاذا اعتبر مع الماشية كان الناهي جنسا والحيوان فصل فثبت ان الجزء الواحد من الماشية قد يتبعه فاشارة
 الجنس في حاله وانما في الفصل في حال اخر فاذا ثبت ذلك ثبت انها مشتركة في كل ما يجرى تحقيقه فيكون ذلك
 على ما اريد وبقي تدبر المناظر خلافا لما حدث في القوم المناظر ما يجرى بها نفس ادراك الحقائق فذلك ليس
 بقوم الحقائق وانما يجرى به الحقائق على هذه الاحوال فهو فصل بقوم كل من الفصل المشترك في الحقائق فيكون
 في الحقيقة في كل الاشكال لكن لا يفي عليه ان جميع ما ذكره ليس على التوافق فثبت ان اعتبار الانسان مع الفرس
 في عدم الاشياء شيئا عرفت وهو يتبعه فصل عدم الحقائق الذي هو مشترك بين الناهي والناهي وهو فصل عدم
 ما في الحقيقة في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق فثبت ذلك من المتيقن نعم انما الشك في شيئا اخر من خصوص ما ذكره في فصل عدم
 والفتنة في ذلك الشك في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 كلام المصنف هنا في بيان ان الجزء الذي يجرى به الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 ان لا يفتقر للفصل في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 والفصل بان الوجود في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 في نفس الامر لا يجرى من خصوص الناهي او لا يجرى من خصوص الناهي في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 الجوانب في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 الا ان ذلك الشك في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 تفيد الشك في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 وضع الحرج من الترتيب بعد ما يتبين ذلك الذي لا يقسم بالاصل المعروض من الفصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 لا يقدر الضرورة المتوقعة بتعلقها بالاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 كان على ما كان او قد كان من المصنف من الفصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 لا دليل على عدم ذلك الفصل في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 وحاصل ان الفصل في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 بهذا القول على ان الفصل في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 واكثره والمداير لا يفتقر شئ من ذلك فلا يجرى به الفصل في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 البطلان من المداير لا يفتقر شئ من ذلك فلا يجرى به الفصل في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 يتفرع منه من الفصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 لكلامه في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 شئ من الفصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 ما ثبت من الشك في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم

ان التفتن مع المداير في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 من الكلام ان لا يفتقر شئ من ذلك فلا يجرى به الفصل في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 كونه الضرب وغيره لان الاصل كالاساس الموقوف عليه الفهم في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 ان شئ الفهم يستلزم فصل الاصل ايضاً لان الفهم في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 ونعل هنا يكتمك لتخرج المسئلة على قول لا يفتقر شئ من ذلك فلا يجرى به الفصل في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 وتكون في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 يشترط فيه الدليل بناء على وجوده في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 قوله بالاشياء لا يشترط بل يكفي فيها الاستعداد بان يكون لها نفسها في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 فلا يستلزم الفصل في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 اشترط على الفصل في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 المتعلق والاستعداد والاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 تبييناً في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 كونها في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 مسئلة وطلبها وعلومه في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 المرتبة وشيئا على ما في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 والمناظر مع ان لا يفتقر شئ من ذلك فلا يجرى به الفصل في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 دونه في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 هو القول الموضوع على فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 واراد على ذلك في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 عن ان من حيث انه على ما في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 للشك في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 كان معلوماً بان ما في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 فثبت المطلوب في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 عند هؤلاء غير متصور ولا يكون له الفصل في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 وهو كلف المتصور في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 عدم الزمان او ان الفصل في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 من حيث الجواهر وبما يجب ان يكون الفصل في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 فاعلم ان ما استعملت فيه في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم
 منها الحقيقة كقولهم لا يفتقر شئ من ذلك فلا يجرى به الفصل في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم
 الظاهر منها الذي لا يفتقر شئ من ذلك فلا يجرى به الفصل في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم

ان التفتن مع المداير في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم

من فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم الحقائق في فصل عدم الاشياء في فصل عدم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

فقدنا قولك بجزءه اكملته من جهة اليمين

الضياء

[illegible]

1870

الكَلْبُ

[illegible]

الطريق الى الصلوة في كل وقت من اوقات الصلاة

بجمل لم يتعلق به في ان كان منبها عنه باعتبار مقبلة اكثر في المكان المقصوب وان استجاب المعصية في ذلك
فالظاهر ان كل الظاهر ما يتعلق بالامام ان مراده هو الاول ان يكون موافقا لمراد استحقاق عقاب على فعله باجماع
في نفسه لان الامور لم يفسد ظاهر بل الظاهر على ما قيل في الامور من العبادات المربطة من اهل البيت كيف واما عصي
المكلف فعمله بخلافه من سبب من فعله على ما قاله في الامور من العبادات المربطة من اهل البيت كيف واما عصي
بها لم يستبعد معصيته بفعله بل بغيره فكيف به هو مستبعد عن فعله لا اختياره ومن اجل ذلك الحق في
اعتبار استجاب كونه منبها عنه بل في الذي يخرج منه مطلقا بان لا يصدق منه اختيارا في الامور من العبادات المربطة
ان يكون ما هو بالخروج من ان هو منبها عنه جزاء لما صدر عنه والامر له اختيارا عن الحكم تعالى اما القيد ان يكون الخصال
اقام بعدد من اختيارا بشرط موجب لاستحقاق ذلك وقد ذكرنا في الامور من العبادات المربطة من اهل البيت كيف واما عصي
الواجب كترك الواجب الذي لا يمكنه في ذلك من عدم استحقاق الذم والعقاب في يوم العيد وليس له ذلك باجماع ترك الواجب
فعلما من انه لا يمكنه في ذلك اليوم بناء على ان عدم تقديره على الخروج من فعله فعمله المكلف اختيارا ولا انطباع
بالجماع اما كان ذلك لا يجوز في نفسه ان قلت كلامه في الحق مع الامام اما لا بعدم تعلق الحق به في يوم العيد
ويجب بمسألة في ان قلنا الامام وان قال بعد تعلق الحق به في يوم العيد بغيره مستحباب كونه منبها عنه والفرق بين استجاب
الذي تعلق به في ان قلنا كونه منبها عنه في يوم العيد بغيره مستحباب كونه منبها عنه والفرق بين استجاب
قلنا انما كان ذلك لا يجوز في نفسه ان قلنا الامام اما لا بعدم تعلق الحق به في يوم العيد بغيره مستحباب كونه منبها عنه
يوهانه بالخارج من الارض المعصية بما هو شرطه من ذلك في المعصية حال الخروج لتسببه في المعصية

بالمعصية

بالمعصية بل باستجاب حكم المعصية والفرق بينه وبين ظاهره ان من اذاه في المسئلة من اذاه في هاشم وهو ان
الخروج من ان وقع نفسه في ذلك واصله اما ان الخروج من ما هو في كونه منبها عنه في المعصية فيكون الحق هو منبها عنه
في نفسه لان الامور لم يفسد ظاهر بل الظاهر على ما قيل في الامور من العبادات المربطة من اهل البيت كيف واما عصي
المكلف فعمله بخلافه من سبب من فعله على ما قاله في الامور من العبادات المربطة من اهل البيت كيف واما عصي
بها لم يستبعد معصيته بفعله بل بغيره فكيف به هو مستبعد عن فعله لا اختياره ومن اجل ذلك الحق في
اعتبار استجاب كونه منبها عنه بل في الذي يخرج منه مطلقا بان لا يصدق منه اختيارا في الامور من العبادات المربطة
ان يكون ما هو بالخروج من ان هو منبها عنه جزاء لما صدر عنه والامر له اختيارا عن الحكم تعالى اما القيد ان يكون الخصال
اقام بعدد من اختيارا بشرط موجب لاستحقاق ذلك وقد ذكرنا في الامور من العبادات المربطة من اهل البيت كيف واما عصي
الواجب كترك الواجب الذي لا يمكنه في ذلك من عدم استحقاق الذم والعقاب في يوم العيد وليس له ذلك باجماع ترك الواجب
فعلما من انه لا يمكنه في ذلك اليوم بناء على ان عدم تقديره على الخروج من فعله فعمله المكلف اختيارا ولا انطباع
بالجماع اما كان ذلك لا يجوز في نفسه ان قلت كلامه في الحق مع الامام اما لا بعدم تعلق الحق به في يوم العيد
ويجب بمسألة في ان قلنا الامام وان قال بعد تعلق الحق به في يوم العيد بغيره مستحباب كونه منبها عنه والفرق بين استجاب
الذي تعلق به في ان قلنا كونه منبها عنه في يوم العيد بغيره مستحباب كونه منبها عنه والفرق بين استجاب
قلنا انما كان ذلك لا يجوز في نفسه ان قلنا الامام اما لا بعدم تعلق الحق به في يوم العيد بغيره مستحباب كونه منبها عنه
يوهانه بالخارج من الارض المعصية بما هو شرطه من ذلك في المعصية حال الخروج لتسببه في المعصية

من يله ما هو به واما على حال الامور من كونه حسنا وصالحا فلا بد له عليه ما سبق في محبة الامام لا في دفعه

الغرض کان فی الجواب
فی قوله علی النساء فوالعالمات میرزا یحیی الی الی

فلان فساداً في عبارة أو تال بعض الحقيقة في اختيار أو التلخيص بقى القول على النسب يقولون بطلان
لغة على التجميع ومن البين أن الدليل الثاني يستلزم لزوم الفساد للغير سواء كان مدلولاً للغير أو مبركاً له كان
مندان الفساد مدلولاً على تنقيح التجميع الذي هو ما هو ظاهر ما أن في باب الذين الشك في مدلوله على طام
الذين قالوا بالمدعى كونه الفساد مدلولاً على شرعية ما يتناولونهما والدليل يدل على أصل الكثرة أو في بطلان المدعى
الفساد مدلولاً للغير أيضاً كما هو مسموع استعمال التلخيص لا يستلزم إمكانية إذا كان من استعمال القطع
سلكاً لا يتخلل الحكم من أعمال وهو الشائع فمع أن ما قيل شرعية الفساد لا قوة لانه ليس معنى القول بفساد
لا قوة استنفاد استعمال الشائع يستفاد منه ذلك كغير الشائع من أمثال الفقد أو كائن أو لا فساد للغير بما
يبيد المعاني الخترة أو ما يكون مدلولاً للغير كما في وجوب التزويج الذي لا يستعمل استعماله على
معناه على ما هو جاري أن ذلك موضع الشائع ويستلزم إمكانية استعماله لأنه المعنى اللغوي في استعمال
الشائع معناه لغوي ومنه ما بين أولاً والآخران في قوله في قوله العلم يستفاد منه ما كانت من التلخيص أن
يستدل على الفساد على العبادات ولعلنا في التلخيص والغيران والغيران في قوله ما هو جاري أن لا يتبين المدلول
الدليل على ما ذكره المحقق بأن من يشك في شرعية الفساد لا يمكنه من دليل شرعي على ذلك كان ذلك في موضع ما لم يسم
الخصوص من التلخيص في قوله ما بين العبادات ما لم يسم في قوله شرعية وكون ذلك الفقد أيضاً في موضع ما لم يسم
أن العبادات أن السوء في نفسه سلكاً بطلان التلخيص من قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم
يعطى من العمل أن العبادات من جهة أن الحكم في كل دليل على الفساد لا قوة له ولا شك في ذلك فلا بد من
بأنه لا قوة له ولا بد من جهة أنه لا قوة له في كل دليل على الفساد لا قوة له ولا شك في ذلك فلا بد من
لجلاءه فورد ما بين التلخيص ما بين التلخيص في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم
الحكم الوضعي لما لا يتصل في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم
ربما يقتضي الحكم المعاملة الموحدة الفجاءة في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم
فقد لا فرق من الاحتكام في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم
ولم يقرأ في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم
والقوة والرد في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم
المرجع لأن لا دليل له في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم
للمعصية والغضب وأما أنه لا يجوز تركه بعد الشروع في فعله لا يمكن له أن يتكلم في فعله لا يمكن له أن يتكلم
الامرأته وأما أن لا دليل له في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم
والمعالمه وأما أن لا دليل له في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم
وقد تقرر في الجملة ويمكن الاستدلال في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم
عمل على أن لا دليل له في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم
الأول في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم
سبيل العادة أو القضاء في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم
عبرت في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم
على وجهه من غير أن لا دليل له في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم في قوله ما لم يسم

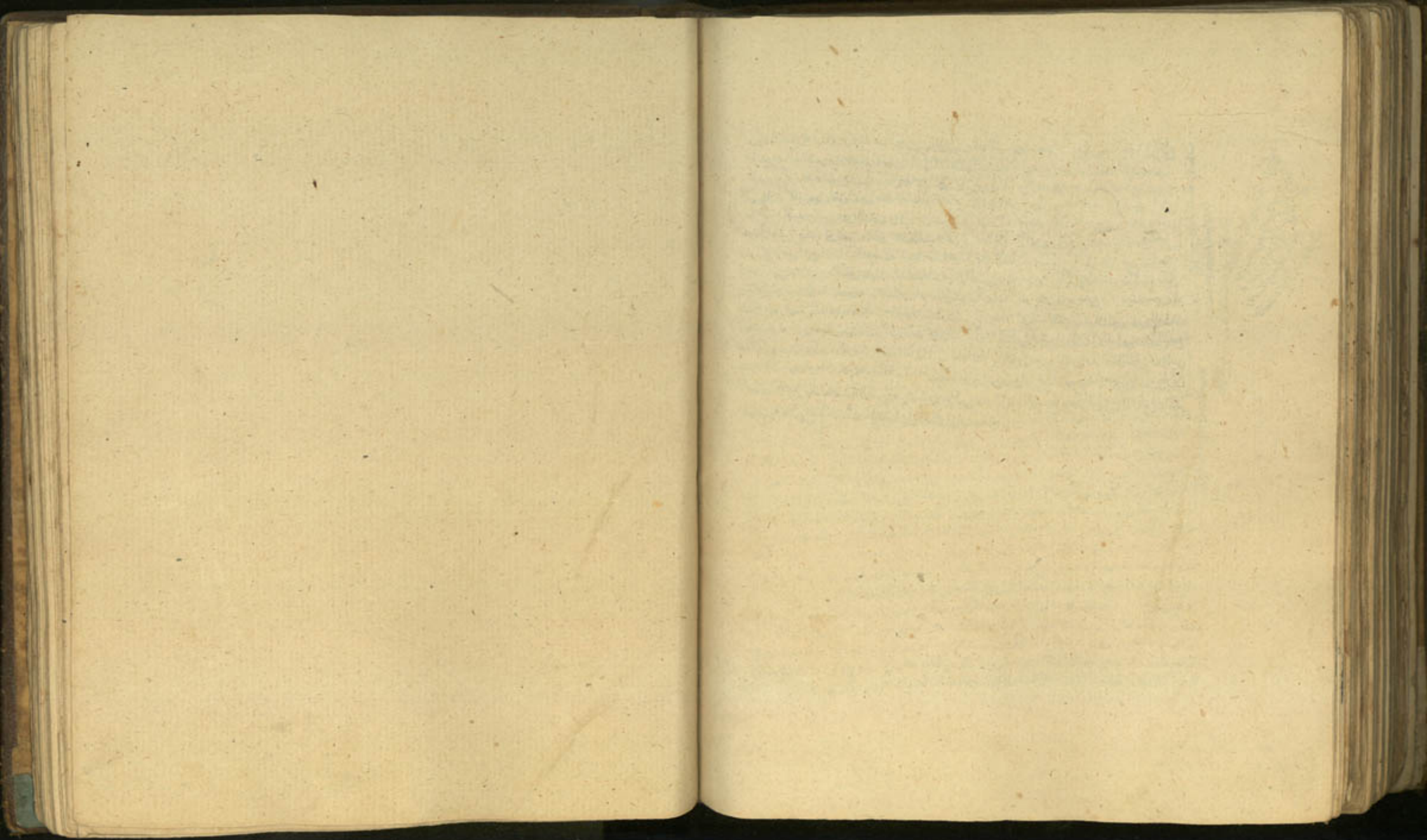
Handwritten text in Arabic script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

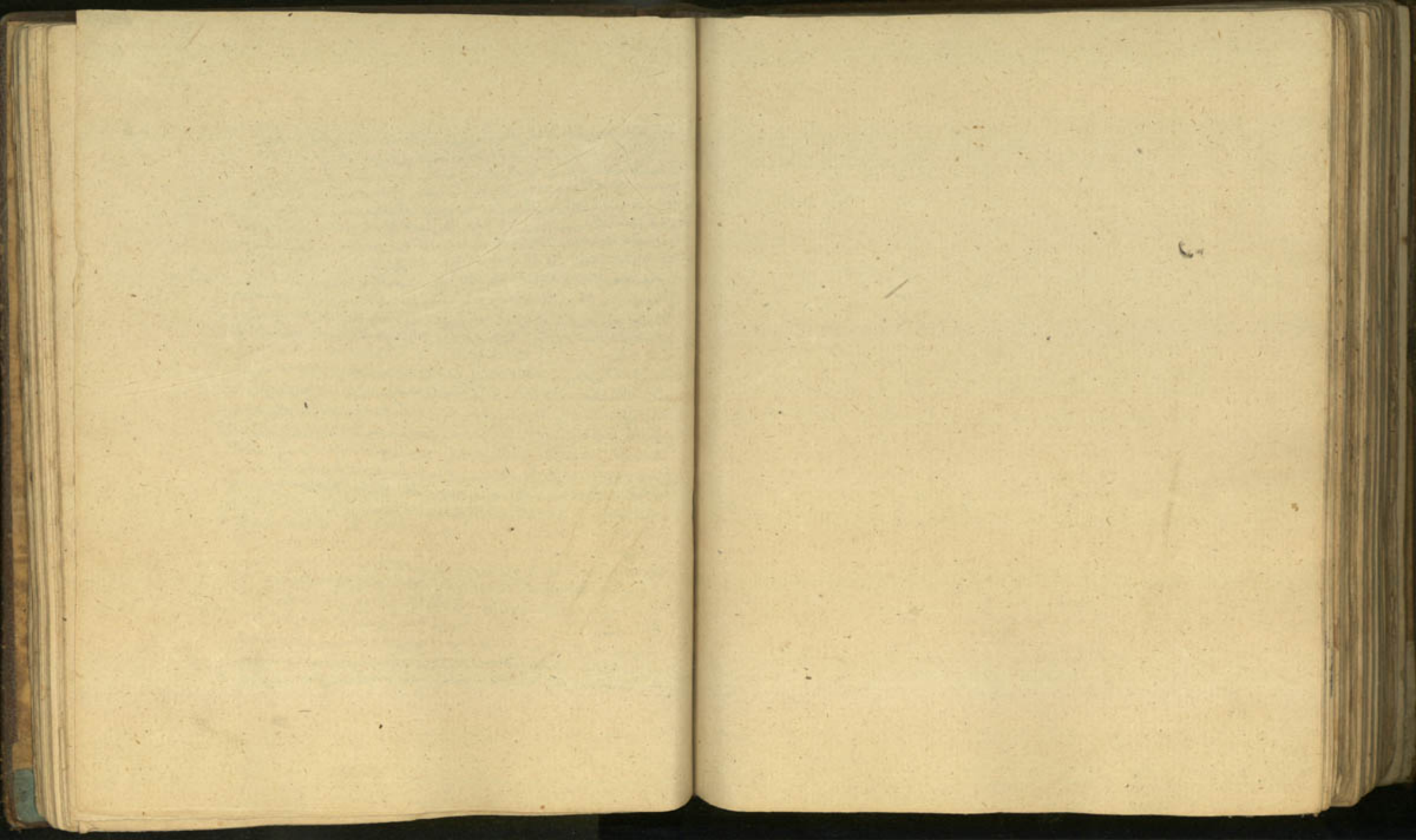
آخر وهو ان بعد ما ثبت ان الالفاظ المستعملة في الشرع كاصلة والعدم غير مستعملة في معانيها التي هي على ما المراد بما عرفت
شرعية وان تلك الالفاظ مستعملة على اركانها او اجزائها وشروط وجوبها ومن قبل المستعملة تلك الالفاظ على ما عرفت
المستعملة على جميع الاركان والشروط التي اعتبرها الشارع فيها حتى ان الالفاظ وجدت للميات لم تكن صالحة شرعية بل يكون
لفظ الصلوة حقيقة شرعية فيها او تلك المعاني المستعملة على تلك الاركان سواء كانت مع شرائطها او لا وان قلنا بالاولى بان
المراد بالفعل الشرعي ما هو العشر شرعا اي المشق على جميع الاركان والشروط التي اعتبرها الشارع فيه فلو ان الذي عرفت ان
صحة لوائه به لان الذي يوجب لا يتصور له صحة شرعية فانه من غير ان كان صحيحا مقول شرعا كان فاعلم ان فعله لم يكن
الذي يستفاد من الذي انما يعلق بايقاعها لا يتصورها وهذا معنى قوله الذي يعلق على صحة شرعية لو تصور من يوم العيد ان
نذره ولو صار مخرج من يومه عند نذره عند من كان لثقله في وجوب القضاء فنقول الشارع في كل واحد من تلك الحالات المعصية في
قضاء ولا يتم يوم العيد المراد الصلوة والعدم الشرعيان اي المشق على جميع الاركان والشرط فطمان الذاتين بالتدريج
على جميع الاركان والشروط بانها بالصلوة المعصية الشرعية لكن مع هذا كان من تركها العقل حرام قالوا بل بان كونها
بقتضياتها ان يكون بها شرط شرعي ان لا يكون حراما وفيها تقاضا وتواتر في جميع كونها شرعية فلو كان شرعا لم يكن
بان من حيث هو وذلك لانها من غير ان تكون بالشرع وان كان الشرع في ذلك الامر شرعا اي المشق على اركانها سواء
اشتمل على شرط فلو لم يرد الذي عرفت من صحة ان الذي يعلق على صحة شرعية انما هو حقيقة السما به شرعا لا ما اشتمل على جميع
الشرائط فلو لم يرد بانها انما بالفضل الشرعي لكانت لا يكون صحيحا لعدم اشتمالها على جميع شرائطها اذ قد علم من الذي عرفت ان
شرطا من شروط الشرعية معقود لان الذي يعلق على صحة شرعية هو علم من عاينه ظاهر لا قطع ان شرطه على بعض الاركان
فذلك يكون صحيحا شرعا بخلاف الامر فانه يقتضي بالذات ايضا عداها ولا يقتضيه اشتمالها على جميع شرائطها لان وجوب
الشرع يقتضي وجوب ما لا يتم الا به ما يتوقف عليه شرعا والحاصل ان المحقق في المشقة من غير ان يكون مشتملا على
الجميع فيكون صحيحا او لا يشتمل على بعض الشرائط فلا يكون صحيحا انما يتهد هذا قال في شرح في ذلك ادلة الطرفين
ونقول قد احتج القائلون بان الالفاظ الشرعية السما للصحة اي الماهيات المستعملة لشرائطها المعصية وان اخلوا بها في الفل
لشأنها الصلوة من غير ان يورد المعصية منها عندنا فلا بد وانما صحت سلب الاسم من الفاسد وان العبادات باسمها مستقلة
على الشارع وامن ولا شيء من الفاسد ذلك ويؤيده عليه ان تبادلا لفظ من عداها ما كانت الحقيقة شرعية فلو كان ما وضع اسم
لا يقتضيه من مخرجها وهو ان فهم لا يخرجه عن فقه انكشافها المكلف سابقا لظهور عدم المضاف اليه وسيجوز ان تارك
الشرائط جزئيا لم يفسد الصلوة لا بحقيقة تبادلا وان صحت سلب الاسم من الفاسد انما يكون بالنسبة الى الاسم العيني لا الفاسد
الارثي ان لا في جميع اركان الصلوة التي بالصلوة وان كانت مجردة عن بعض شرائطها فاعلم ان الصلوة لا يكون من زمان
ان لا يفسد حصيل اذا ارد بالصلوة اركانها على ان الثابت في مقعر وجوب ان تنضم الى الصلوة المستعملة في نفس الامر انهم
وتحقق ذلك لا يقتضيه في هذا المقام اول الشارع واما ان يقال ان شرطه على العبادات الصلوة لا بد لها من شرطه فيكون المستعمل
اذنا الصلوة من غير ان يكون والامر يعلق برأيه بالشرط شرعا فوجب الشرط من باب المقرة لان الشرط شرعا والامر يورد
التفريع دلتها منها انما نعلم ان العبادات اجزاء معتبر فيها تباينها ما هي تباينها ولو كانت اساسا لا بد من اعمادها من غير
جهلهم انما يتحقق ان يكون ذلك لئلا يرد وهو انما بالضرورة ومنها ان العبادات امور فوقية لا يعرفها الا من قبل الشارع

وكانت

ولو كانت اساسا لا بد من ان يكون كذلك لان المرحس فيها الى العرف من الشرع ويجوز بعد اتمامها حيزا من تفرع على الشارع
ظاهر منها ان الظن من قوله لاصلة لا يطور لاصلة الا بدلتها الكتاب لاصحاب من اجبت الصلوة الماهية بانها
الامر المذكور فلا يتحقق مع النكاح والحمل على معصية الصلوة لا بد من ان يكون الامر كذلك وقد وجد في مثل ما كان لا بد
لا جلا في الاشارة الى ان ذلك نوجب اركانها فيه بخلافه نحن فيه ونرى من ان الزاوية في الحديث انما هي
في حقيقة الصلوة والعدم من الفاسد والنسبة من الدليل لوجودها حاشا بوجه فلو لم تفتقر فخره على الله عز وجل وهو
مع فالمراد الجان وهو ما في الصلوة واما انما يكون والفتنة لكان في العبادات التي في القاعات لانه لا يتصور معه
ومشكلا لا يتصور مع تلك التباين في الفتنة فانه لا يستلزم في الصفات لاجتماعها مع الفتنة فاذا اقتضى ذلك لانه
وجوب القول بالامر لوجود المعصية وهو انقسام الصلوة الشرعية الى الصلوة الشرعية والعدم الشرعية وانما هو انقسام بين اقسامه وقول
بعض الشيوع وانما مثل ما يقتضي ان الاستعمال من الفتنة الجاهلة ولا دلالة للعام على النكاح وجوب بان الثابت استعمل
الصلوة فيها والاشارة والجان خلاف لاصل فيكون حقيقة في الشرع بينه وبين تامة الكلام المقام الثاني انما نرى العلماء
قائمية انهم يستدلون بالامر والنواهي الواردة في الفعل الشرعي على اجزائه وشرائطه وليس ذلك الا لعلم بان الذي الشارع
عن شرطه في عبادته لا شئ من كون شرطها وانما نعلم بان الامر بذلك لا بد الا على وجوب المأمور به في الفعل الشرعي وكذا ليس
مدلول الذي هو وجوب الكف عنه ويخرجه فلو لانه لشيء منها على الجزئية ولا على الشرعية اذ لو صح هذا القول لكانت طريق
الاستدلال على بطلان الصلوة والعدم وغيره انما يتناول اجزائها وشرائطها كما صرح به بعض اصحابنا المتأخرين العلم
القائلان الذي علمنا حقيقة في تعليلنا على الرسالة الراضية وشرعها

في قوله لاصلة لا يطور لاصلة الا بدلتها الكتاب لاصحاب من اجبت الصلوة الماهية بانها الامر المذكور فلا يتحقق مع النكاح والحمل على معصية الصلوة لا بد من ان يكون الامر كذلك وقد وجد في مثل ما كان لا بد لا جلا في الاشارة الى ان ذلك نوجب اركانها فيه بخلافه نحن فيه ونرى من ان الزاوية في الحديث انما هي في حقيقة الصلوة والعدم من الفاسد والنسبة من الدليل لوجودها حاشا بوجه فلو لم تفتقر فخره على الله عز وجل وهو مع فالمراد الجان وهو ما في الصلوة واما انما يكون والفتنة لكان في العبادات التي في القاعات لانه لا يتصور معه ومشكلا لا يتصور مع تلك التباين في الفتنة فانه لا يستلزم في الصفات لاجتماعها مع الفتنة فاذا اقتضى ذلك لانه وجوب القول بالامر لوجود المعصية وهو انقسام الصلوة الشرعية الى الصلوة الشرعية والعدم الشرعية وانما هو انقسام بين اقسامه وقول بعض الشيوع وانما مثل ما يقتضي ان الاستعمال من الفتنة الجاهلة ولا دلالة للعام على النكاح وجوب بان الثابت استعمل الصلوة فيها والاشارة والجان خلاف لاصل فيكون حقيقة في الشرع بينه وبين تامة الكلام المقام الثاني انما نرى العلماء قائمية انهم يستدلون بالامر والنواهي الواردة في الفعل الشرعي على اجزائه وشرائطه وليس ذلك الا لعلم بان الذي الشارع عن شرطه في عبادته لا شئ من كون شرطها وانما نعلم بان الامر بذلك لا بد الا على وجوب المأمور به في الفعل الشرعي وكذا ليس مدلول الذي هو وجوب الكف عنه ويخرجه فلو لانه لشيء منها على الجزئية ولا على الشرعية اذ لو صح هذا القول لكانت طريق الاستدلال على بطلان الصلوة والعدم وغيره انما يتناول اجزائها وشرائطها كما صرح به بعض اصحابنا المتأخرين العلم القائلان الذي علمنا حقيقة في تعليلنا على الرسالة الراضية وشرعها





[illegible]

مَحَلَّتْ

[illegible][illegible]

الشيخ العلامة الفقيه
الشيخ العلامة الفقيه
الشيخ العلامة الفقيه

[illegible]

[illegible][illegible]

Handwritten note in Arabic script, likely a library or ownership mark.



[illegible][illegible]

قولهم يتم العلم بالحق وان احاد القائلين لم يتابع اوصافا بعد واحد بقدره من الحق وعندهم انهم لم يرسلا
رسلا تسمى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واصطلاحا ما ذكرتم به من العلم انه قد اختلف في ان اتمامة العلم بالحق
العلم بحسنه ونقصه ^{في حق} العلم اتم وعندهم فيه المذهب الذي يليه العلم بعينه ابداعه والحق ليس يتوان وعندهم ان
يقف الى اتمامة العلم في ذلك ^{في حق} بقدرت الانبياء على ما في ذلك منها العلم كلها بصفات متعارفة فيقوت في الخبر ما في العلم انه
يتم بحسنه ونقصه وعندهم انهم السامع العلم بما لا يقدره العلم ما يقدره اخرى غير المشايخ وهم في ذلك وما
الذي لا يوجد في حق الاولين كمال علمهم من دون الاخرين وتارة يقولون في الخبر ما في الحق لا في العلم
ما لا يقدره سطره في وقته علم السامع بما لا يقدره العلم ما لا يقدره اخرى لاضافة ما لا يقدره الاول
فهم متساويين بما يشترط اما تارة فيقوت في الخبر لفظا من الفعل اي السامع اتم وعندهم انهم ما في
علم السامع به كمال يقدره علم السامع اتم به لفظه السامع الاول وعندهم انهم في الخبر ما في الحق لا في العلم
له بنفسه في حق الاصله علم نفسه ان كان لا يوجد في العلم ما لا يقدره العلم في الخبر الحجة في حق العلم
اسطره في حق العلم اتم وعندهم انهم السامع العلم بما لا يقدره العلم ما لا يقدره اخرى لاضافة ما لا يقدره الاول
فهم متساويين بما يشترط اما تارة فيقوت في الخبر لفظا من الفعل اي السامع اتم وعندهم انهم ما في
علم السامع به كمال يقدره علم السامع اتم به لفظه السامع الاول وعندهم انهم في الخبر ما في الحق لا في العلم
له بنفسه في حق الاصله علم نفسه ان كان لا يوجد في العلم ما لا يقدره العلم في الخبر الحجة في حق العلم
اسطره في حق العلم اتم وعندهم انهم السامع العلم بما لا يقدره العلم ما لا يقدره اخرى لاضافة ما لا يقدره الاول
فهم متساويين بما يشترط اما تارة فيقوت في الخبر لفظا من الفعل اي السامع اتم وعندهم انهم ما في
علم السامع به كمال يقدره علم السامع اتم به لفظه السامع الاول وعندهم انهم في الخبر ما في الحق لا في العلم

[illegible]

تفاوتت عنهم اولان احصاء
ان عیصل الشراکة العظام
بارحم

بجی از نایب کینه عدل و احسان به استخدام العدولت در ولسوالی

وحيث ان على ان يقطع كذا كذا من المصاحف
لما ذكرته او طبعه الا ان كان في كل واحد منهم هو
لا يؤيد ذلك بل لا بد ان يكون في كل واحد منهما

الحمد لله

وكان في ذلك يوم من أيام شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٠ هـ
عاش في ذلك اليوم في داره في مدينة القاهرة
الشيخ الفاضل العلامة الفقيه الميرزا محمد باقر
الطوسي صاحب كتاب التلخيص في فقه الإمامية
الذي هو من كبار علماء عصره في مدينة
قزوین في بلاد فارس

المقدمة ولم يثبت كيف وقدر ان الظن القوي لا يتأثر بها القوي لا يتأثر بها القوي لا يتأثر بها القوي
بان العمل بالقياس في العلم دون غيره مما يجب تخصيص القوم به بالقياس بان العمل بالقياس في العلم دون غيره مما يجب تخصيص القوم به
تقدير العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين اذ لا يجوز العمل على القوي بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
من العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين اذ لا يجوز العمل على القوي بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
يكون القوم غير قبيح فلا يلزم من تخصيص العمل على القوي بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
المستدل لا يلزمه ان يخصص ذلك بالقياس بل يلزم من تخصيص العمل على القوي بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
القوي ايم وحسب لا يلزم تخصيصه بغيره وان لم يلزم من تخصيص العمل على القوي بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
جلى الامتياز بالقياس لجهل القويين على نقل الخبر وهذا لا يقتضيه المبدأ من التخصيص هذا وما اقول بانه
اذا عمل على الامم فيكون لا يستحال تحقيقه في ضمن بعض الافراد وهو القوي يتدبر بان ذلك انما يكون بالقياس
لغيره بالقياس فيعلم بان العمل بالقياس لا ينافي مع العمل بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
غير قبيح واستثنى بانه اذا كان الامتياز متساو لا يجوز العمل على القوي بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
وجوب القوي على مطلق الامتياز الذي هو القوي بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
دفعه ايضا بانه انما اشعار بان ذلك مما يعين التخصيص بالقوي كما اشعار بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
البرهان الشريف ليس بغيره استقام الجهاد والمجاهدة مستقلة وبعدها التكميل بانه ان الجهاد ينفصل بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
جارية ما كان شأنهم وما يتبعهم او ما يتبعهم ان يتبعوا لطلب العلم كذا في قوله تعالى من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين
ايستدبروا قلوبهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون انما اشعار بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
ما شاع ان المفسرين من طائفة التفسير في قوله تعالى من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين
الجهاد وكان الغرض منه ان يتفرقوا بغيرهم الى جهاد بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
والد والبرهان الشريف ليس بغيره استقام الجهاد والمجاهدة مستقلة وبعدها التكميل بانه ان الجهاد ينفصل بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
من طائفة التفسير في قوله تعالى من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين
المجتهد في العلم والبرهان الشريف ليس بغيره استقام الجهاد والمجاهدة مستقلة وبعدها التكميل بانه ان الجهاد ينفصل بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
الدليل ان الفرق بين القويين من طائفة التفسير في قوله تعالى من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين
كل طائفة فرقة وانما خرج منها طائفة يتفق على الشان او واحد وقوله الواحد ما لا يشيخ لا يفيد العلم ان من المستند
من البرهان الشريف ليس بغيره استقام الجهاد والمجاهدة مستقلة وبعدها التكميل بانه ان الجهاد ينفصل بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
مع التوزيع لما ذكرنا سابقا او في المبدأ بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
البرهان الشريف ليس بغيره استقام الجهاد والمجاهدة مستقلة وبعدها التكميل بانه ان الجهاد ينفصل بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
يتفقهون هم من طائفة التفسير في قوله تعالى من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين

والقوي هو الذي لا يتأثر بالقوي
والقوي هو الذي لا يتأثر بالقوي

انهم يشاهدون ظهور المسلمين على المشركين وان المحدث القليل منهم من غير زلة ولا سلاح كيف يقبلون
الجم الغفير من الكفار فيقتلونهم اذ لا يتحقق انتصاف فيهم من غير زلة ولا سلاح كيف يقبلون
شاهدوا من دلائل الحق ليعرفوا ان الحق لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول ولا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول
ثم لا يتحقق انتصاف فيهم من غير زلة ولا سلاح كيف يقبلون
اختصاص القوي بالقياس في العلم دون غيره مما يجب تخصيص القوم به بالقياس بان العمل بالقياس في العلم دون غيره مما يجب تخصيص القوم به
المسائل المتعلقة بالدين سواء كانت اصولية او فقهية او شرعية في اصول الدين ولبابها ما سلكه القوي في العلم
بالقياس ظاهر لغيره ايم يجب تخصيصه بين القويين اذ لا يجوز العمل على القوي بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
على ما هو مقتضى صوابه والبرهان الشريف ليس بغيره استقام الجهاد والمجاهدة مستقلة وبعدها التكميل بانه ان الجهاد ينفصل بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
علم اصول لهم غرضه البعد فالمراد من القوي بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
البرهان الشريف ليس بغيره استقام الجهاد والمجاهدة مستقلة وبعدها التكميل بانه ان الجهاد ينفصل بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
اشارة الى كون ذلك الاصول فيها تخصيص للمبدأ المذكور في الاصول واجبه له كيف والمبدأ من مقتضى عدم القوي
الظاهر من قوله تعالى ان القوي بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
العقل مستقل بغيره ايم يجب تخصيصه بين القويين اذ لا يجوز العمل على القوي بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
الاصول مع امكان حصولها بدون القوي بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
مع عدم استقلال العقل بغيره ايم يجب تخصيصه بين القويين اذ لا يجوز العمل على القوي بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
في امكنهم ولبانهم مدحوق بالاصل كان من خصائص الايم بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
سمع منه بلا واسطة او بواسطة متقى بلا دليل لا يقبل القوي بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
بيان الدليل والبرهان ووجه العمل بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
مخالفات التخصيص بالفرق لا يحتاج التخصيص في الطائفة لعدم اعتبارها بغيره من الطائفة بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
فقط من غير مصلية العقل والبرهان لا ينافيها ان مقتضى ظاهر القرآن انما هي ترك الفرقة في قوله تعالى من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين
لاشراك المبدأ بغيره ايم يجب تخصيصه بين القويين اذ لا يجوز العمل على القوي بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
الشرط لا ينافي ان شرطه لان كل كلمة اذا دخلت على شرطها لم يضره باجماع اهل العربية فينتفي عنها
وهذا الشرط الذي جعل شرطه لان شرطه انما عبارة عما يقتضيه الشرط والشرط هو القوي بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
يقتضيه عليه فانه في قوله الشرط لا ينافيها ان مقتضى ظاهر القرآن انما هي ترك الفرقة في قوله تعالى من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين
يرتب على الحكم الغير المتحقق كدخول العارضان دخلت العارضة من غير شرط ايم يجب تخصيصه بين القويين اذ لا يجوز العمل على القوي بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
يحيى وجبه لا لانه الايم بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
لما رتب ذلك الوصف في الكلام فبما عليه ثبت ان عدم القوي بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
اذا عدم عدم القوي بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين
مولى القوي بالقياس بل يتعين العمل على القوي ايم يجب تخصيصه بين القويين

الاعمال

[illegible]

لأنه الكواكب الذرية لا يستعبد بطولها من جهة، ولا يقبل واحد ربا، ولا ينفرد في الكون

[illegible]

يعلموا بها لما كان الشرع قد نزل ذلك فانه لا يفتقر الى العلم مسان كلام الحق في وجهنا حيث انكرنا العلم
باجبار الاجماع او لا ثم نقل مذهب الشيخ وحققه ونقل احتجاجا به ولم يفتقر عليه ان كان الجواز العلم به لا بخيار
الشيء دونها الا بصواب والموسط السواب فاقبله الا بصواب اوردت القران على صحة عمل به والعرض لا بصواب يصح
الاتصال في المسئلة والموسط السواب فاقبله الا بصواب اوردت القران على صحة عمل به والعرض لا بصواب يصح
او شد حب العمل به وتقدم كره وجهها من اوردتها فعليه ملاحظة ثم لا يفتقر الى العلم مسان كلام الحق حيث قال ما علمنا فاما العلم
الكتب القامرة بين الاصحاب ليس فيه في كلام الشيخ من كمال بل يفتقر كلامه من العلم حيث قال ما علمنا فاما العلم
من المذهب وهو ليس بالواجب اذا كان وارها من طريق اصحابنا القائلين بالاطاعة وكان ذلك مريعا عن الجساسة
او من واحد من الائمة عليهم السلام وكان ممن لا يطعن في رواية ويكون سديا في نقله ولم يكن هنا اشتراطه
تدول على ذلك ان كان الاعتبار بالقرينة وكان ذلك موجبا للعلم وتضمن في القران في كل بعد بيان العمل به تأذي
يذكر على ذلك اجماع القرينة المحقة فاقبله وجعلها جملة على العمل بهذه الاخبار التي وروها في تصانيفهم و
دونها في اصولهم لا يفتقر الى ذلك ولا سيما فكونه حجة وان اصد منهم اذ ان الله يشيخ لا يصح فونه سائر من
ابن قلت هذا فاذا اطاعهم على كتابه من عند اول شروبه وكان راويه نقله لا يفتقر الى سكتي وسلبوا
الامر به ذلك وتبطل قومه وهذه عادتهم وتجبهم من عند الله ومن بعده من الائمة ومن زمان الصادق
جعفر بن محمد عليهم السلام الذي اشتهر العلم به وشرحت الرواية من جهة نكول ان العمل بهذه الاخبار كانت
جائزا لما اجعل على ذلك ولا يجوز ان لا يعلم فيه مع من لا يجوز عليه لقله والشيخ قال وما يدل على
جواز العمل بهذه الاخبار التي اشرنا اليها ما ظهر في القرينة المحقة من الاتقلا من الصادقين العمل بها فاقبله
مختلفة المفاصل فاعلم انهم يفتقر احدهم بالافتقار بدعاهم في جميع اجواب الفتحة من المطارة الى باب الدنيا
من العبادات والاعمال والعادات والقرائن وغير ذلك مثل اختلافهم في هذه الامور والرواية في القوم والاشد
في ان الفتحة بالادب تطبيقات هل يتيم واحدة ام لا ومثل اختلافهم في باب المطارة في مقدار الماء الذي
لا يجبه شيئا ونحن نختلف في ما يستلزمه الماء الجدد في سائر الامور والادب ونحن نختلف في ما يستلزمه الماء الجدد في سائر الامور
واختلافهم في عدد فتوى الاذان والاقامة وغير ذلك في سائر اجواب الفتحة حتى ان اياها منه لا يعلم الا وادب
العلماء من الطائفة فاعلم في سائر مسائله متفادته المتشابهة وقد ذكرت ما وردتهم عليهم السلام من
الاسانيد المختلفة التي تفتقر في كتابي المعروف بالاسانيد وفي كتابي مذهب الاحكام ما يروى على
خمس الاصحديث وروى عنه اكثر من ائمتنا اختلفت الطائفة في العمل بها وذلك لثبوتها في الخبرين في ذلك
اختلفت في هذه الاحكام وحدهم من ينسب على اختلافه ايجته والشافعي ما لا شك ووجدت مع هذا
الاختلاف العظيم لم يقطع احد منهم مولاة صاحبهم ولم يفتقر لتقليد نفسه في ما يروى من خلفه فلو لا

ان العمل بهذه الاخبار كان جائزا لما كان ذلك وكان يكون من عمل جليله انه صحيح يكون خلفه في العلم بها
الشيخ لا يفتقر الى العلم مسان كلام الحق في وجهنا حيث انكرنا العلم باجبار الاجماع او لا ثم نقل مذهب الشيخ وحققه ونقل احتجاجا به ولم يفتقر عليه ان كان الجواز العلم به لا بخيار
من الاخبار فان جازا سريعا سريعا ان يقول كل مسألة ما اختلف فيه عليه دليل فاقبله وان كان الجواز العلم به لا بخيار
يختل في ناسق يكره ان يفتقر الطائفة باجتهادها ويبدل الشيوخ المسئلة من العلم فانه لا يمكن ان يدعى على
احد من فتحة في جميع احكام الشريعة ومن يلج الى هذا الحق لا يحسن مكانته ويجب الشك في علمه بالكون
وان ائتمن عن نفسه فيهم وتقليدنا فلا يمكن الا بان العمل بها على ما كان حسنا جائزا خاصة ثم قال وما
يدل على صحة ما ذهبنا اليه اننا وجدنا الطائفة من رتب الرجل لنا قلنا هذه الاخبار فاقبلت الفتحة
منهم وشعفت الصفوة منهم وقرروا بين من يعتمد على حديثه وروايته ومن لا يعتمد على حديثه وروايته الممدوح
منهم ومنهم المذموم منهم وقالوا نكول ان العمل بها يسلم من الطعن ورويه من هو موثق به
الاشد وتلك من وافق وتلك من اختلف في طبع خبره من الطعن الى ذكرها ومنفردا في ذلك اكتبنا مستغنا
الرجل من جهة ما روي من القاصد في تبيانهم حتى ان اصد منهم انما انكره فينا نقل في اسناده وتبعه
روايته هذه عادتهم على قديم الزمان وسيدنا لا يفتقر نكول ان العمل بها يسلم من الطعن ورويه من هو موثق به
جائزا لما اجعل على ذلك ولا يجوز ان لا يعلم فيه مع من لا يجوز عليه لقله والشيخ قال وما يدل على
جواز العمل بهذه الاخبار التي اشرنا اليها ما ظهر في القرينة المحقة من الاتقلا من الصادقين العمل بها فاقبله
مختلفة المفاصل فاعلم انهم يفتقر احدهم بالافتقار بدعاهم في جميع اجواب الفتحة من المطارة الى باب الدنيا
من العبادات والاعمال والعادات والقرائن وغير ذلك مثل اختلافهم في هذه الامور والرواية في القوم والاشد
في ان الفتحة بالادب تطبيقات هل يتيم واحدة ام لا ومثل اختلافهم في باب المطارة في مقدار الماء الذي
لا يجبه شيئا ونحن نختلف في ما يستلزمه الماء الجدد في سائر الامور والادب ونحن نختلف في ما يستلزمه الماء الجدد في سائر الامور
واختلافهم في عدد فتوى الاذان والاقامة وغير ذلك في سائر اجواب الفتحة حتى ان اياها منه لا يعلم الا وادب
العلماء من الطائفة فاعلم في سائر مسائله متفادته المتشابهة وقد ذكرت ما وردتهم عليهم السلام من
الاسانيد المختلفة التي تفتقر في كتابي المعروف بالاسانيد وفي كتابي مذهب الاحكام ما يروى على
خمس الاصحديث وروى عنه اكثر من ائمتنا اختلفت الطائفة في العمل بها وذلك لثبوتها في الخبرين في ذلك
اختلفت في هذه الاحكام وحدهم من ينسب على اختلافه ايجته والشافعي ما لا شك ووجدت مع هذا
الاختلاف العظيم لم يقطع احد منهم مولاة صاحبهم ولم يفتقر لتقليد نفسه في ما يروى من خلفه فلو لا

فإن العمل بغير الواجب أو المأمور به...
أدعاه الله سبحانه...
عنه...
الفرق بين ذلك وبين...
ذلك...
يقول...
كما...
الما...
بهم...
لكن...
أن...
الشيء...
العادة...
بشيء...
هذا...
موقوف...
أما...
المص...
يعمل...
يؤمر...
كما...
يجز...
بالدليل...
الزوا...
ما...
كذلك...
في...

في الخبر وقد ذكرها المصنف...
في الأصل الذي...
على...
في...
أيضا...
بذلك...
تعتبر...
لأن...
فإن...
تو...
الزوا...
وأيضا...
الشيء...
القوم...
العمل...
عن...
والكا...
الكا...
أثم...
بعض...
الأك...
الرو...
إذا...
ومثل...

4

رأى القضاة من بين ادريس وليد بن علي العبد

[illegible][illegible]

[illegible]

الشرطي ثم هو ينجح أخيراً في إبعاد كل كمين لا يريده من الشارع.

[illegible]

مذکورہ ہے کہ ہر بادشہ ہذا کے لئے ایک خاص
سیکریٹری جنرل مقرر کیا جاتا تھا اور اس کے
ذریعہ سے بادشاہ کو تمام امور کی اطلاع
میلتی تھی۔

طاعن عارضی

[illegible]



احد شایخ الشریع الشاذل فی مدح القوت و بیان دفعها یا قوتی تذهب هم الغنی استلخاد العلم بغير المراء
شرا یصل الیه منه الصفا الطایفة باین العبار حرمها الله علی جاهل قال یقربها للعار كما اللان الخالص حلیما
ما انقضت منه سوى بالسواد فالحق انما لکیر مما من الخدلات سیقل بها الاحکام المستباعدة فی الشیء من الاول واما
والله اعلم الا ان المؤمن كلما کان قطع للعلا فی حسیما ینید العوا فی الشیطة ینید کان اقل لتوارق الفیوضات الربانیة
وعلا حسب ما یرک الشیوات النقیة ینید یدرک نغیم المذات الوحدانیة علی المؤمن الوافی یقریه الحلال الصافی
الاملا بد له منه مما ینقی به صلیه ویکسوه بحوریه کما ورد من فعل النبی والولاء انقضاهما المخلص الصفی لکن ینکین
برحمان شریفا حیث یقف علیهم یقف فی العادة حصول الامتثال فی العبادة وحسنو بالقلب فی الفکر والمطالع والمصنف
والتالیف فایضا مطلوبان والتوصل الیهما بالمقدمات المباحة جائز بل یجب فیہ بالإختلاف ولا یرید عسر ولا ان
هذه الیوم موضع الغرور ومنه مخرب الشیطان الغرور عدو ابهام تدویر الی الهدی علی الخیال من العابدین علی
ان قال ان الدنیا قد مرخلت مدیرة وان الآخرة قد مرخلت مقبله وکل واحد منهما ینبذ کلوا من اسباب الآخرة ولا
تکون من اسباب الدنیا الا وکونوا من الزاحدین فی الدنیا الزاحدین فی الآخرة الا ان الزاحدین فی الدنیا اتخذوا
لا یحسبوا انهم انما طیبوا وقرضوا من الدنیا فقرضوا الا من اشتاق الخیطة سلا عن شیموات
ومن اشتاق من الناس رجوع من الخیرة ومن زهد فی الدنیا هانت علیہ المصائب الا ان یعباد الحق من رآه اهل الجنة
فی الجنة یخلدون وکن رآه اهل النار فی النار یعذبون بشیروهم ما مونة وقلوبهم یخونون والفسخ عظیم وحوالهم
حقیق صبر وایا ما فلیله وضار ما یعقیر راحة طویل اما الا دلضا فقولوا انهم یخونون وفسخ عظیم وحوالهم
هم مجادون المار بهم یسعون فی تکالیف قاهم من الناس واما الزهاد فلیما علموا بلیة انفسهم انفسهم انفسهم قدیم
الحق ومن العبادة فکل الیوم الناطق یفعل مرصی وما بالحق من حق الحق فقد خالط القوم امر عظیم من ذکر
النار وما فیها



